أثر توجيه القراءات في بناء المعنى التفسيري عند الإمام إسماعيل النيسابوري (ت430هـ) في كتابه «الكفاية في التفسير»
سورة الكهف أنموذجاً: دراسة تحليلية

The Impact of the Linguistic Explanation of Qur'anic Readings on the Construction of Exegetical Meaning in Imam Ismail al-Naysaburi's (d. 430 AH) Al-Kifayah fi al-Tafsir: An Analytical Study of Surat al-Kahf

10.35781/1637-000-200-002

د. مروى بنت أحمد موسى عطاالله*

أستاذ مساعد بقسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى

ملخص

يهدف البحث إلى حصر مواضع القراءات في تفسير سورة الكهف من كتاب «الكفاية في التفسير» للإمام إسماعيل النيسابوري، وتحرير نسبتها، وتحليل توجيهها، وبيان أثره في بناء المعنى التفسيري. واتبع المنهج الاستقرائي في جمع النصوص، والتحليلي في دراسة التوجيه، والمقارن في موازنته بمصادر القراءات واللغة والتفسير. وانتظم في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث: المواضع الصريحة في القراءات المتواترة، والمواضع التكميلية، والمواضع الخارجة عن القراءات العشر، ومنهج النيسابوري في توجيه القراءات وأثره في التفسير، ثم خاتمة. وبلغت المادة المحصورة إحدى وثلاثين مسألة: خمس عشرة صريحة في العشر، وخمس تكميلية؛ أربع منها متصلة بالمتواتر والخامسة تفسير يوافق وجهًا خارج العشر، وإحدى عشرة مسألة خارجة عن العشر. وأظهرت الدراسة أن التوجيه يغير جهة الخطاب والإسناد، أو يوسع الوصف والدلالة الاشتقاقية، أو يبين علاقة الإعراب بالمعنى، وقد ينتهي إلى اتحاد المدلول مع اختلاف الأداء أو اللغة. كما بينت أن نقل القراءة لا يثبت ترجيحها، وأن موافقة التفسير معنى وجه قرائي لا تثبت روايته، وأن تحرير العزو والضبط سابق على بناء الأثر التفسيري. وتتمثل إضافة البحث في ربط النتيجة الدلالية بعبارة النيسابوري، مع تمييز نصه من نتائج الموازنة واستنتاجات الباحثة، وفصل نتائج المتواتر عن نتائج الروايات الخارجة عنه.

الكلمات المفتاحية: النيسابوري؛ الكفاية في التفسير؛ سورة الكهف؛ توجيه القراءات؛ المعنى التفسيري

.

The Impact of the Linguistic Explanation of Qur'anic Readings on the Construction of Exegetical Meaning in Imam Ismail al-Naysaburi's (d. 430 AH) Al-Kifayah fi al-Tafsir: An Analytical Study of Surat al-Kahf

Dr. Marwa bint Ahmed Musa Attallah*

*Assistant Professor, Department of Qur'anic Readings, College of Da'wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University

Abstract

This study aims to identify the Qur'anic readings discussed in Surat al-Kahf in Ismail al-Naysaburi's Al-Kifayah fi al-Tafsir, establish their attribution, analyse their linguistic explanations, and assess their contribution to exegetical meaning. It combines inductive collection, textual analysis, and comparison with works on readings, language, and exegesis. Following an introduction and preliminary section, four sections examine explicit canonical loci, supplementary loci, noncanonical reports, and al-Naysaburi's approach to explaining readings and its exegetical implications; a conclusion presents the findings. The inventory comprises thirty-one issues: fifteen explicit canonical loci, five supplementary loci (four canonical and one consistent with a noncanonical reading), and eleven noncanonical reports. The analysis identifies changes in address and predication, complementary descriptions, derivational variation, and clarification of grammatical relations. Other variants retain the same meaning despite differences in pronunciation or linguistic form. Reporting a reading does not establish preference, and an interpretation consistent with a reading does not prove that the author transmitted it. Attribution and vocalisation must therefore be established before interpretive effects are inferred. The study's contribution is to relate each semantic conclusion to al-Naysaburi's wording while distinguishing his statements from comparative evidence and the researcher's inferences, and keeping canonical findings separate from noncanonical reports.

Keywords: al-Naysaburi; Al-Kifayah fi al-Tafsir; Surat al-Kahf; Qur'anic readings; exegetical meaning.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن القرآن الكريم كتاب الله المعجز، أنزله سبحانه هداية للناس، وجعل في تعدد قراءاته الصحيحة مظهرًا من مظاهر سعته البيانية وثرائه الدلالي؛ إذ تكشف القراءات القرآنية عن معانٍ متكاملة، وتفتح للمفسر آفاقًا في فهم النص القرآني واستجلاء دلالاته، حتى غدا علم توجيه القراءات من العلوم الوثيقة الصلة بالتفسير؛ لما له من أثر في بيان المعنى، وتنوع الدلالة، والكشف عن وجوه التعبير القرآني.[1]

تظهر صلة القراءات بالتفسير حين يقابل المفسر بين أوجه القراءة، ثم يبني على اختلاف اللفظ أو الإعراب بيانًا لمعنى الآية. وتتيح دراسة هذه الصلة في كتاب «الكفاية في التفسير» الوقوف على طريقة الإمام إسماعيل النيسابوري في الانتقال من الرواية القرائية إلى المعنى، وعلى القدر الذي تسهم به القراءة في تفسيره. ولا يقتصر النظر في ذلك على جمع أسماء القراء، بل يتناول العبارة التي ذكر بها القراءة، ووجه توجيهها، وما يترتب عليها في السياق الذي وردت فيه.

وتتخذ هذه الدراسة سورة الكهف مجالًا للتطبيق؛ فتستقرئ مواضع القراءات في تفسيرها، وتحقق نسبة الأوجه، ثم تدرس توجيه النيسابوري دراسة تحليلية تقارن بين كلامه وما يتصل به من كلام أئمة القراءات والتوجيه والتفسير. ويقوم سؤال البحث على بيان أثر هذا التوجيه في بناء المعنى التفسيري: هل يضيف معنى مستقلًا، أو يشرح وجهًا من المعنى، أو يبين اختلافًا لغويًا لا يغير المقصود في السياق؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في الأمور الآتية:

1. إبراز الصلة بين علم توجيه القراءات والتفسير، من خلال تطبيق محدد على سورة الكهف في «الكفاية في التفسير».
2. الكشف عن طريقة النيسابوري في الانتقال من بيان الوجه اللغوي للقراءة إلى تفسير الآية، اعتمادًا على عبارته وسياقها.
3. ضبط العلاقة بين اختلاف القراءة وتنوع المعنى؛ بتمييز المواضع التي يتغير فيها الخطاب أو الوصف من المواضع التي يتحد فيها المدلول.

[1] ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص339 إلى 340، النوع الثالث والعشرون: معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ.

ISSN : 2410-1818

4. تمييز نقل القراءة من توجيهها ومن ترجيحها ، والفصل بين نص المؤلف وما يضاف إليه من موازنة أو استنتاج.

5. تقديم دراسة تطبيقية تربط توثيق القراءة وتحرير نسبتها بتحليل أثرها التفسيري، مع بيان حدود الاستفادة من الروايات الخارجة عن القراءات العشر.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. حصر مواضع القراءات في تفسير النيسابوري لسورة الكهف، وتصنيفها بحسب صراحة النص ودرجة القراءة.

2. توثيق الأوجه القرائية ونسبتها من مصادر القراءات، وبيان مواضع اختلاف العزو أو الضبط بينها وبين النسخة المعتمدة.

3. تحليل المسالك النحوية والصرفية والمعجمية والسياقية التي اعتمدها النيسابوري في توجيه القراءات.

4. بيان أثر التوجيه في المعنى التفسيري، والتمييز بين تنوع الدلالة واتحاد المدلول مع اختلاف الصيغة أو الأداء.

5. موازنة توجيه النيسابوري بأقوال أئمة التوجيه واللغة والتفسير، وتحديد ما يثبت له نصًّا وما يستفاد من المقارنة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد الصلة بين التوجيه اللغوي للقراءة وبين المعنى الذي يفسر به النيسابوري الآية؛ فقد يشرح المفسر اختلافًا في الإعراب أو الاشتقاق دون أن يترتب عليه اختلاف في المدلول، وقد يؤدي اختلاف القراءة إلى تغيير جهة الخطاب أو إلى تعدد وصف المذكور. ومن ثم لا يكفي جمع مواضع القراءات أو بيان صحتها في العربية للإجابة عن سؤال الأثر التفسيري، بل يلزم تعيين دلالة كل وجه ومقارنتها بدلالة مقابله، وربط النتيجة بعبارة المؤلف وسياق الآية.

أسئلة البحث

ينطلق البحث من السؤال الرئيس الآتي: ما أثر توجيه القراءات في بناء المعنى التفسيري عند الإمام إسماعيل النيسابوري في سورة الكهف؟ وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما مواضع القراءات التي تناولها النيسابوري في تفسير السورة، وكيف تصنف بحسب صراحة النص ودرجة القراءة؟

2. ما مدى موافقة نسب الأوجه وضبطها في النسخة المعتمدة لما تقرره مصادر القراءات؟

3. ما المسالك اللغوية والسياقية التي اعتمدها النيسابوري في توجيه هذه الأوجه؟

ISSN : 2410-1818

4. في أي المواضع يؤدي اختلاف القراءة إلى تنوع الدلالة، وفي أيها يتحد المدلول؟
5. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين توجيهه وأقوال أئمة التوجيه والتفسير، وما حدود نسبة النتائج إليه؟

حدود البحث

تقتصر الدراسة على المادة المستقرأة من تفسير سورة الكهف في القسم المحقق من «الكفاية في التفسير»، وعلى ما يتصل بها من أوجه القراءة والتوجيه. ويشمل الحصر إحدى وثلاثين مسألة؛ أما التحليل المؤسس لنتائج القراءات المتواترة فيقتصر على خمسة عشر موضعًا صريحاً وأربعة مواضع تكميلية متصلة بالعشر. ويفرد للروايات الخارجة عن العشر مبحث مستقل، ويبين في الموضع التكميلي الخامس أن موافقة التفسير معنى وجه خارج العشر لا تثبت روايته. ولا تعمم نتائج الحصر على جميع خلافات سورة الكهف في كتب القراءات، ولا على بقية كتاب «الكفاية».

منهج البحث وإجراءاته

اقتضت طبيعة الموضوع الجمع بين المناهج الآتية:

1. المنهج الاستقرائي: بتتبع نصوص القراءة والتوجيه في تفسير سورة الكهف، وجمع مواضعها في النسخة المعتمدة.
2. المنهج التحليلي: بدراسة بناء كل قراءة وتوجيهها اللغوي، وبيان صلتها بالمعنى في سياق الآية.
3. المنهج المقارن: بموازنة نص النيسابوري بمصادر القراءات والتوجيه واللغة والتفسير، وتحديد مواضع الاتفاق والاختلاف.

وتتمثل إجراءات البحث في الآتي:

1. ترتيب المسائل بحسب ورودها في السورة داخل كل مبحث، مع تمييز النص الصريح من الموضع التكميلي والرواية الخارجة عن العشر.
2. إثبات الآية في صدر المسألة بالرسم العثماني وفق رواية حفص (ت180هـ)، وضبط ألفاظ الخلاف في موضع عرض القراءات، وعزو الشواهد القرآنية إلى سورها وآياتها.
3. توثيق القراءة من كتب القراءات، والتوجيه من كتبه ومصادر اللغة والتفسير، مع بيان القارئ والرواية والطريق عند الحاجة. ولا يعد الوجه شاذًّا لمجرد حكايته عن قارئ خارج العشرة إذا ثبت الوجه نفسه عن أحد أئمتهم.
4. نقل كلام النيسابوري المتعلق بالمسألة كاملًا بلفظ النسخة المحققة، دون اختصار أو إعادة صياغة، وفصل التعليق والتحليل عن الاقتباس.
5. إبقاء الألفاظ المشكلة في النص المنقول، وبيان اختلاف الضبط أو العزو خارجه استنادًا إلى المصادر؛ فلا يصحح الاقتباس بالتخمين، ولا تدمج روايتان لمجرد تقارب المعنى.

ISSN : 2410-1818

6. عرض كل مسألة على نسق ثابت: الآية، والقراءات وعزوها وتوجيهها، ونص النيسابوري، والتحليل والموازنة، وأثر اختلاف القراءة في المعنى التفسيري.
7. التمييز بين ما صرح به النيسابوري، وما أضيف من المصادر المقارنة، وما استنتجته الباحثة؛ وعدم عد الشرح القصصي العام أثرًا خاصًّا بالخلاف القرائي.
8. إثبات الإحالات في حواشٍ سفلية يبدأ ترقيمها من جديد في كل صفحة، والاكتفاء فيها باسم المؤلف وعنوان الكتاب والجزء والصفحة، وإفراد بيانات النشر الكاملة في قائمة المصادر والمراجع.

واعتمدت الدراسة القسم المحقق من أول سورة الأنفال إلى نهاية سورة طه، بتحقيق شلواح بن عواض اللويحق المطيري، ضمن رسالة دكتوراه بعنوان «الكفاية في التفسير من أول سورة الأنفال إلى نهاية سورة طه، مع مقارنة منهج المؤلف في التفسير مع منهج ابن كثير في التفسير»، بإشراف عبد الله بن محمد الغنيمان، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم التفسير، 1415هـ. وتعتمد الدراسة هذا القسم مصدرًا للنصوص محل التحليل. وتحال نصوصها إلى الصفحة المطبوعة؛ إذ لا يظهر على صفحة عنوان القسم رقم جزء مستقل، فلا يستحدث له رقم. وتثبت أرقام الجزء والصفحة في المصادر متعددة الأجزاء وفق النسخ المبينة في القائمة، والصفحة وحدها للمجلد الواحد.[1]

الدراسات السابقة

1. أصول توجيه القراءات عند الحيري في تفسيره[2]

الباحث: سعد بن مبارك الدوسري. بحث منشور في مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السنة الخامسة والعشرون، العدد الثالث والخمسون، مارس 2022م، ص23 إلى 78.

موضوع الدراسة: تأصيل مصادر التوجيه عند المفسر، وتصنيفها إلى أصول نقلية ولغوية، مع تناول السياق والتوجيه الفقهي.

صلة الدراسة بالبحث الحالي: يلتقي البحثان في دراسة توجيه القراءات في «الكفاية»، وفي اعتبار اللغة والسياق من وسائل بيان وجه القراءة.

وجه التميز: تعالج الدراسة السابقة أصول التوجيه في الكتاب معالجة عامة، بينما يخصص البحث الحالي سورة الكهف باستقراء مسائلها، ويربط توجيه كل قراءة بأثر محدد في معنى الآية، مع التمييز بين تنوع الدلالة واتحاد المدلول.

1 النيسابوري، الكفاية في التفسير، صفحة عنوان القسم المحقق، وص647 إلى 736.

2 ينظر: الدوسري، أصول توجيه القراءات عند الحيري في تفسيره، ص23 إلى 78، وخطة البحث ص26 إلى 27.

ISSN : 2410-1818

2. أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى البلاغي في تفسير الكفاية للحيري (ت430هـ)[1]

الباحثان: سليمان محمد سليمان للو، وأحمد ستار سلمان. بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، أكتوبر 2024م، ص3919 إلى 3944.

موضوع الدراسة: الكشف عن أثر اختلاف القراءات في المعنى البلاغي، وإبراز صلة توجيهها بمباحث البلاغة وعلوم العربية في تفسير «الكفاية».

صلة الدراسة بالبحث الحالي: يشترك البحثان في وصل اختلاف القراءة بالمعنى، وفي دراسة توظيف النيسابوري لعلوم العربية في بيان دلالتها.

وجه التميز: تختص الدراسة السابقة بالوجه البلاغي، بينما يتناول البحث الحالي مستويات الأثر النحوي والصرفي والمعجمي والسياقي في سورة الكهف، ويضبط نسبة كل نتيجة إلى عبارة المفسر أو إلى مصادر الموازنة.

3. منهج الإمام النيسابوري الضرير في عرض القراءات المتواترة في كتابه الكفاية في التفسير[2]

الباحثان: محمد عبد المنعم السيد خليل، وسمير سعيد حسين الحصري. بحث منشور في مجلة العلوم الإسلامية الدولية، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس 2025م، ص114 إلى 153.

موضوع الدراسة: استقراء القراءات المتواترة في «الكفاية»، وتحليل طريقة عرضها وعزوها، واستنباط منهج المفسر في التعامل معها.

صلة الدراسة بالبحث الحالي: يلتقي البحثان في تحرير مادة القراءات المتواترة والاهتمام بطريقة نسبتها في تفسير النيسابوري.

وجه التميز: تركز الدراسة السابقة على منهج العرض في الكتاب، بينما ينتقل البحث الحالي إلى تحليل أثر التوجيه في معنى آيات سورة الكهف، ويميز بين حكاية القراءة وتوجيهها وترجيحها، وبين المواضع الصريحة والتكميلية.

إضافة البحث الحالي: لا تقتصر الدراسة على جمع المواضع أو وصف أصول التوجيه، بل تتبع في سورة محددة مقدار ما يسهم به كل خلاف قرائي في تفسير الآية. وتجمع بين تحرير الرواية وتحليل الدلالة، وتفصل الأثر الناشئ عن اختلاف القراءة من التفسير المستفاد من السياق العام، كما تميز نص المفسر من استنتاج الباحثة. وبذلك تقدم تطبيقاً تفصيلياً يمكن به اختبار الأحكام العامة التي قررتها الدراسات السابقة، دون ادعاء انفراد بدراسة توجيه القراءات عند النيسابوري.

1 ينظر: للو وسلمان، أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى البلاغي في تفسير الكفاية للحيري، ص3919 إلى 3944.

2 ينظر: خليل والحصري، منهج الإمام النيسابوري الضرير في عرض القراءات المتواترة في كتابه الكفاية في التفسير، ص114 إلى 153.

ISSN : 2410-1818

خطة البحث

انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وتتضمن أهمية البحث وأهدافه ومشكلته وأسئلته وحدوده، ومنهجه وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطته.

التمهيد: التعريف بالإمام النيسابوري وتفسيره، وبيان مفهوم توجيه القراءات وصلته بالمعنى التفسيري.

المبحث الأول: توجيه القراءات المتواترة وأثره في المعنى التفسيري، ويضم خمس عشرة مسألة.

المبحث الثاني: توجيه القراءات التي لم يصرح بها النيسابوري، ويضم خمس مسائل.

المبحث الثالث: القراءات الخارجة عن العشر وتوجيهها عند النيسابوري، ويضم إحدى عشرة مسألة.

المبحث الرابع: منهج النيسابوري في توجيه القراءات وأثره في التفسير، ويتناول أبرز مسالك التوجيه وضوابط الاستدلال والترجيح.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، وتليها قائمة المصادر والمراجع.

ISSN : 2410-1818

التمهيد: التعريف بالإمام النيسابوري وتفسيره وبيان مصطلحات الدراسة

المطلب الأول: ترجمة الإمام إسماعيل النيسابوري

1. اسمه ونسبه وكنيته: هو أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيري النيسابوري الضرير، من أهل نيسابور.[1]

2. مولده: ولد في رجب سنة 361هـ.[2]

3. مكانته العلمية: جمع بين الرواية والتفسير والقراءات، وقدم بغداد حاجًّا سنة 423هـ، وحدث بها، وقرأ عليه الخطيب البغدادي (ت463هـ) صحيح البخاري. وقال الخطيب في الثناء عليه: «ونعم الشيخ كان فضلا وعلما، ومعرفة وفهما وأمانة وصدقا وديانة وخلقا». ووصفه السيوطي (ت911هـ) بأنه «الضرير المفسر المقرئ».[3]

4. وفاته: ذكر السيوطي أنه توفي سنة 430هـ، ونقل الخطيب البغدادي عن مسعود بن ناصر السجزي أنه توفي بعد سنة 430هـ بيسير؛ ومن ثم يثبت اختلاف النقل في تاريخ الوفاة.[4]

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الكفاية في التفسير

1. اسم الكتاب ونسبته: «الكفاية في التفسير»، للإمام أبي عبد الرحمن إسماعيل النيسابوري، وهو الكتاب الذي اعتمدت عليه الدراسة في استقراء مواضع القراءات وتوجيهها في سورة الكهف.[5]

2. النسخة المعتمدة: القسم الذي حققه شلواح بن عواض اللويحق المطيري، من أول سورة الأنفال إلى نهاية سورة طه، ضمن رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة 1415هـ. وتعتمد إحالات البحث ترقيم الصفحات المطبوع في هذا القسم.[6]

3. موضع سورة الكهف من النسخة المعتمدة: تقع مادة السورة في الصفحات 647 إلى 736. ويقتصر الاستقراء على نص السورة في هذه النسخة المحققة.[7]

4. عنايته بالقراءات وتوجيهها: تجمع النصوص المدروسة بين تفسير ألفاظ الآية، وذكر أوجه القراءة، والنقل عن أئمة اللغة والتفسير. ويظهر تنوع التوجيه في بيان علاقة العدد بالمعدود في «ثلاث مائة سنين»،

---

1 ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص318؛ السيوطي، طبقات المفسرين، ص35.

2 ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص318، وفيه تصريح النيسابوري بمولده في رجب سنة 361هـ.

3 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص318 إلى 319؛ السيوطي، طبقات المفسرين، ص35.

4 ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين، ص36؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص319.

5 ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، صفحة عنوان القسم المحقق من أول سورة الأنفال إلى نهاية سورة طه.

6 ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، صفحة عنوان القسم المحقق، وفيها بيانات التحقيق والجامعة وسنة تقديم الرسالة.

7 ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص647، بداية تفسير سورة الكهف، وص736، نهاية تفسير السورة في القسم المعتمد.

ISSN : 2410-1818

ورد «لكنا» إلى أصل تركيبها عن الفراء (ت207هـ)، والتفريق بين الموالاة والإمارة في «الولاية»، ورد اختلاف الصيغة في «لتخذت» إلى لغتين. وتبين دراسة المسائل أثر هذه الأوجه في المعنى، مع التمييز بين مجرد ذكر القراءة وبيان وجهها ودلالتها.[1]

المطلب الثالث: مفهوم توجيه القراءات وصلته بالمعنى التفسيري

1. مفهوم توجيه القراءات والأثر التفسيري: يقصد بتوجيه القراءة في هذا البحث بيان وجهها في العربية من جهة الإعراب أو الاشتقاق أو الاستعمال، وتفسير انتظامها في السياق. ويقصد بالأثر التفسيري النتيجة الدلالية المترتبة على هذا البيان: تعيين المخاطب أو جهة الإسناد، أو تحديد وصف المذكور، أو بيان العلاقة بين ألفاظ الآية. فالتوجيه يعالج كيفية دلالة اللفظ، والأثر يبين ما تنتجه هذه الدلالة في فهم الآية. وهذان تعريفان إجرائيان، ويختبر تطبيقهما بمقارنة المعنى في كل وجه بمقابله، مع تحديد القدر المشترك والقدر المختلف.[2]

2. مراتب نسبة الأثر التفسيري إلى المؤلف: تضبط نسبة الأثر بثلاثة مستويات: ما صرح به النيسابوري، وما قررته مصادر التوجيه والتفسير في الموازنة، وما استنتجته الباحثة من جمع الوجهين في السياق. فلا يجعل المستوى الثاني أو الثالث نصًّا للمؤلف. وقد يثبت تنوع الدلالة، وقد ينتهي التوجيه إلى اتحادها مع اختلاف الصيغة؛ وفي الحالة الثانية تكون الفائدة بيان صحة أداء المعنى، دون ادعاء إضافة مدلول جديد. ووحدة الحصر هي المسألة، وقد تضم تكرر اللفظ كما في «آتوني»، أو نصين يفسر أحدهما الآخر كما في «دكًا ودكاء».[3]

3. التمييز بين التوجيه والجمع والترجيح: ويُميَّز في هذا البحث بين ثلاثة أعمال متصلة: توجيه القراءة لبيان وجهها اللغوي، والجمع بين دلالات القراءات الثابتة حين تتكامل، وترجيح قول تفسيري تؤيده قراءة. فلا يلزم من صحة توجيه وجهٍ إبطالُ مقابله، ولا يعني ترجيحُ تفسيرٍ المفاضلةَ في ثبوت القراءات المتواترة. ويختبر التحليل إمكان اجتماع المعنيين في السياق قبل الحكم باختلافهما؛ أما نسبة اختيارٍ

1 ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص668 إلى 669، في توجيه العدد، وص679، في أصل «لكنا»، وص681، في «الولاية»، وص697، في «لتخذت».

2 ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص339 إلى 340، النوع الثالث والعشرون: معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ. والتحديد الوارد هنا تعريف إجرائي تبنته الدراسة في ضوء مادة التطبيق.

3 ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727 إلى 728؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315 إلى 316؛

ISSN : 2410-1818

إلى النيسابوري فتحتاج إلى عبارة أو قرينة محددة من نصه. ويوافق هذا الضبط ما تؤكده الدراسة المعاصرة في أثر التوجيه من ضرورة الجمع بين القراءات الثابتة وتجنب الخلط بين التوجيه والترجيح.[2,1]

1 ينظر: الحضيري، توجيه القراءات القرآنية وأثره في بناء المعنى التفسيري، ص31، في ضابط الصلة بين التوجيه والمعنى التفسيري.

2 ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص339 إلى 340، في فائدة التوجيه والتنبيه على عدم ترجيح قراءة متواترة بما يسقط الأخرى.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول : توجيه القراءات المتواترة وأثره في المعنى التفسيري

«المسألة الأولى : توجيه القراءات في »ثلاث مائة سنين

قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: 25].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ»، قرأ بها نافع (ت169هـ)، وابن كثير (ت120هـ)، وأبو عمرو (ت154هـ)، وابن عامر (ت118هـ)، وعاصم (ت127هـ)، وأبو جعفر (ت130هـ)، ويعقوب (ت205هـ)، بتنوين «مائة».[1]

توجيهها: «سنين» بيان لوحدة العدد؛ ووجهه النيسابوري تمييزًا، وأجاز أئمة التوجيه البدل أيضًا، فلا يحصر وجه التنوين في إعراب واحد.[2]

القراءة الثانية: «ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ»، قرأ بها حمزة (ت156هـ)، والكسائي (ت189هـ)، وخلف العاشر (ت229هـ)، بإضافة «مائة» إلى «سنين».[3]

توجيهها: «سنين» مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء. وذكر ابن زنجلة حمل جمع السنين على معنى العدد، مع أن الاستعمال الغالب بعد المائة الإفراد.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**ولبثوا**﴾ ومكثوا ﴿**في كهفهم ثلث مائة سنين**﴾ قال مقاتل: ولما نزلت ﴿**ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين**﴾ فاختلفوا فيه، فقال بعضهم: ثلاثمائة شهر، وقال بعضهم: ثلاثمائة [يوم]، وقال بعضهم: ثلاثمائة ساعة، فأنزل الله تفسير العدد فقال سنين. وهو نصب على التفسير على قراءة من قرأ بالتنوين، ومن قرأ بالإضافة كان محل سنين خفضًا. ﴿**وازدادوا تسعًا**﴾ على الثلاثمائة، فإن قيل ما الحكمة فيه أن الله تعالى قال: ﴿**ثلث مائة**﴾ ثم قال ﴿**وازدادوا تسعًا**﴾ قلنا: وذلك أن قبل الإسلام كان عددهم بالشهور فعدوا كل شهر ثلاثين يومًا فلما جاء الإسلام كان عددهم الشهور بالهلال مرة يكون عددهم تسعًا وعشرين ومرة ثلاثين فبين الله تعالى الفرق بين الشهور والأهلة فقال ﴿**ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين**﴾ في عدد الشهور الأول الذي يعدون قبل الإسلام، وعلى حساب أهل الكتاب ﴿**ازدادوا تسعًا**﴾

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310.

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص414؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص590 إلى 593. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص223.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310.

[4] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص414؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص590 إلى 593. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص223.

ISSN : 2410-1818

يعني ثلاثمائة وتسع سنين على حساب القمر الذي تعدون بعد الإسلام. فإن قيل لم قال ثلاثمائة سنين ويقال في الحساب ثلاثمائة سنة قلنا: إن هذا نصب على التمييز والتمييز على نوعين تمييز راجع إلى المعنى وتمييز راجع إلى اللفظ فإذا قلت ثلاثمائة سنة فهو راجع إلى اللفظ فإذا قلت ثلاثمائة سنين فهو راجع إلى المعنى لأن ثلاثمائة يكون سنين».[1]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

رد النيسابوري الخلاف إلى العامل: نصب «سنين» على التفسير في وجه التنوين، وخفضه بالإضافة في الوجه الآخر. وفسر جمع «سنين» بأنه تفسير لمعنى العدد، لا لظاهر مفرده. وهذا يبين كيف يخدم الإعراب تعيين وحدة الزمن. أما تعليله للزيادة باختلاف الحساب فقول تفسيري آخر أورده بعد ذلك؛ فلا يصح جعله أثرًا لازمًا لقراءة الإضافة أو التنوين.[2]

ونقل الواحدي (ت468هـ) عن الفراء: «ويجوز أن يكون ﴿سنين﴾ نصبا بالتفسير للعدد».[3]

ويتفق هذا الوجه مع النيسابوري في تفسير وحدة العدد، لكن عرض البسيط لأوجه أخرى من الإعراب يمنع حصر التنوين في تخريج واحد. فاختيار المؤلف للتمييز وصف لمسلكه، وليس نفيًا لصحة البدل أو البيان عند غيره.[4]

ويميز الطبري (ت310هـ) بين خبر مدة اللبث وتوجيه تركيب العدد. فهو يرجح أن الآية إخبار من الله عن المدة، بعد عرضه القول بأنها حكاية لقول أهل الكتاب، ويفضل التنوين وفق الاستعمال الذي يراه أشهر في تمييز المائة. وهذا الترجيح النحوي لا يغير مقدار المدة في القراءة الأخرى؛ فالإضافة والتنوين هنا يختلفان في بناء علاقة «سنين» بالعدد، لا في عدد السنين. ومن ثم لا ينسب إلى النيسابوري ترجيح الطبري، ولا يجعل الخلاف التفسيري في مصدر الخبر أثرًا لازمًا لخلاف التنوين والإضافة.[5]

---

[1] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص668 إلى 669. المعقوفان في [يوم] من محقق الكتاب.

[2] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص590 إلى 593.

[3] الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص591، ناقلًا عن الفراء، معاني القرآن، ج2، ص138.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص668 إلى 669؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص591 إلى 592، ناقلًا عن الفراء، معاني القرآن، ج2، ص138؛ الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبعة دار التربية والتراث، ج17، ص648 إلى 650، تفسير الكهف:25.

[5] ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبعة دار التربية والتراث، ج17، ص648 إلى 650، تفسير الكهف:25.

ISSN : 2410-1818

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يتفق الوجهان في تعيين المعدود بالسنين وفي عدد مدة اللبث، ويختلفان في بناء العبارة: يفسر «سنين» العدد بعد تنوين «مائة»، أو يرتبط به على الإضافة. ففائدة التوجيه رفع إبهام وحدة العدد؛ أما اختلاف حساب السنين وسبب زيادة التسع فموضوع تفسيري آخر لا يستلزمه اختلاف الإضافة والتنوين.[1]

«المسألة الثانية :توجيه القراءات في »ولا يشرك في حكمه أحدًا

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ [الكهف: 26].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «وَلَا يُشْرِكُ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بالياء ورفع الكاف.[2]

توجيهها: «لا» نافية، والفعل خبر عن الله تعالى؛ فالقراءة تقرر اختصاصه بالحكم.[3]

القراءة الثانية: «وَلَا تُشْرِكْ»، قرأ بها ابن عامر، بالتاء وجزم الكاف.[4]

توجيهها: «لا» ناهية، والفعل خطاب للنبي ﷺ. واستدل ابن زنجلة على اتصال الخطاب بقوله بعده: «واتل ما أوحي إليك».[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**ولا يشرك في حكمه أحدًا**﴾ يعني الله لا يشرك أحدًا في حكمه من الأصنام وغيرها. وقرأ ابن عامر: ولا تشرك بالتاء جزمًا على النهي أي ولا تشرك يا محمد في حكمه أحدًا واستدلوا بما بعده».[6]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص668 إلى 669؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص414؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص590 إلى 593.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص223.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص223.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

فسر النيسابوري قراءة الياء بأن الله لا يشرك أحدًا في حكمه، فجعل الفاعل عائدًا إلى الله تعالى. ثم بين قراءة التاء بذكر علامتها الإعرابية ومعناها الإنشائي؛ فعبارته «جزمًا على النهي» تجمع بين ضبط الفعل وتحديد وظيفة «لا». وبعد ذلك كشف مرجع المخاطب بقوله «يا محمد»، وبذلك صار توجيه القراءة عنده بيانًا لبنية الخطاب والمعنى الذي تؤديه.[1]

وتدل عبارته «واستدلوا بما بعده» على الاستعانة بالسياق اللاحق. وهي بصيغة الجمع، فلا يصح تحويلها في عرض البحث إلى ادعاء بأنه ابتكر هذا الاستدلال أو تفرد به. والمراد بما بعده يظهر من اتصال النص بقوله تعالى:﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف: 27]؛ إذ يوافق خطاب التلاوة قراءة النهي الموجهة إلى المخاطب. وهذا تعيين للسياق الذي تحيل إليه عبارته، لا زيادة في النص المنقول.[2]

ذكر ابن زنجلة قراءة ابن عامر على النهي، وفسر الخطاب بما يتصل بالعلم بالغيب، وربط قوة وجه التاء بقوله «واتل ما أوحي». ووجه قراءة الياء بأنها خبر عن الله، مع وصلها بذكر علمه وقدرته. ويتفق هذا مع النيسابوري في أصل المقابلة بين الخبر والنهي وفي الاستدلال بما بعده، مع زيادة تفصيل عند ابن زنجلة في صلة الحكم بعلم الغيب.[3]

ويبين الواحدي في «البسيط» أن قراءة التاء تتوجه إلى نهي الإنسان عن الإشراك في حكم الله، وأن فيها رجوعًا من الغيبة إلى الخطاب؛ وهو يوضح وجهًا من بناء الجملة أوجزه النيسابوري. وهذه الموازنة لا تثبت اقتباسًا بين الكتابين، وإنما تبين اتفاقًا في توجيه القراءة واختلافًا في مقدار البيان.[4]

يظهر الأثر في اختلاف جهة الإسناد ونوع الكلام. ففي قراءة الياء يقرر النص انفراد الله بالحكم، ويؤكد أن أحدًا لا يشاركه فيه. وفي قراءة التاء يتوجه النهي إلى المخاطب فلا يجعل لأحد شركة في حكم الله. ويجمع الوجهين أصل إفراد الله بالحكم، بينما تختلف زاوية البيان: تقرير ذلك الأصل خبرًا، أو إلزام المخاطب بمقتضاه نهيًا.[5]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415، عند قراءة «ولا تشرك في حكمه أحدًا».

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415، عند قراءة «ولا تشرك في حكمه أحدًا».

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415، عند قراءة «ولا تشرك في حكمه أحدًا».

[4] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص597.

ISSN : 2410-1818

وبناء على نص النيسابوري، يصح وصف الأثر بأنه انتقال من بيان الفعل المنسوب إلى الله إلى بيان ما ينهى عنه المخاطب. ولا يصح أن ينسب إليه في هذا الموضع تفصيل في أنواع الحكم أو في أحكام فقهية لم يذكرها. كما أن تفسير المخاطب عند غيره بأنه الإنسان عامة يذكر في الموازنة، ولا يستبدل به لفظه الصريح «يا محمد» في عرض مذهبه.[1]

وتكشف هذه المسألة أن التوجيه النحوي عند النيسابوري يخدم بيان المعنى مباشرة: الجزم ليس علامة أداء فقط، بل يدل هنا على النهي، والتاء تعين جهة الخطاب. ويؤدي الاستشهاد بالسياق اللاحق وظيفة تفسيرية، إذ يبين انتظام قراءة الخطاب مع الأمر الذي يليها، من غير حاجة إلى افتراض تعارض بين القراءتين.[2]

قال الواحدي: «وعلى هذه القراءة في الآية رجوع من الغيبة إلى الخطاب».[3]

قال الزجاج (ت311هـ): «لا تنسبن أحدًا إلى علم الغيب».[4]

وتحدد الموازنة هنا موضع الاتفاق وموضع التوسع: اتفق النيسابوري والزجاج والواحدي في حمل قراءة التاء على النهي، لكن الزجاج خص بيانها بعلم الغيب، والواحدي أبرز انتقال الخطاب، بينما نص النيسابوري على الإشراك في الحكم ومرجع المخاطب. ومن ثم لا تستبدل عبارة الزجاج بعبارة النيسابوري؛ بل تستثمر في شرح وجه من وجوه الحكم المتصل بموضوع الآية. والأظهر في جمع القراءتين أن الخبر يقرر انفراد الله، والنهي يوجه المخاطب إلى مقتضى هذا الانفراد؛ إذ لا تناقض بين تقرير الأصل والتكليف بمراعاته.[5]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

تقرر قراءة الياء انفراد الله بالحكم على جهة الخبر، وتتوجه قراءة التاء إلى المخاطب بالنهي عن إشراك أحد في حكمه. فيضيف جمع الوجهين إلى تفسير الآية اقتران الحقيقة الاعتقادية بمقتضاها

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص597.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص597.

[3] الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص597.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص280.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص280؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597.

ISSN : 2410-1818

التكليفي. وأصل الفرق بين الخبر والنهي منصوص للنيسابوري؛ أما الصياغة الجامعة فمستفادة من الموازنة، ويؤيد اتصال الخطابَ الأمرُ بالتلاوة في الآية التالية.[1]

«المسألة الثالثة :توجيه القراءات في »لكنا هو الله ربي

قال تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: 38].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «لَكِنَّا»، قرأ بها ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس (ت238هـ) عن يعقوب، بإثبات الألف وصلًا.[2]

توجيهها: الأصل «لكن أنا»، حُذفت همزة «أنا» وأُدغمت النون في النون. وإثبات الألف في الوصل وجه أداء لهذا التركيب.[3]

القراءة الثانية: «لَكِنَّ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح (ت234هـ) عن يعقوب، وخلف العاشر، بحذف الألف وصلًا؛ واتفق العشرة على إثباتها وقفًا.[4]

توجيهها: حذف الألف في الوصل جارٍ على طريقة أداء ضمير المتكلم «أنا» في التركيب نفسه؛ فلا يزول المتكلم ولا يتغير إقراره بالربوبية.[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**لكنا هو الله ربي**﴾ قال الفراء أصله لكن أنا يعني لكن أنا أقول هو الله ربي ﴿**ولا أشرك بربي أحدًا**﴾. قال الكسائي: فيه تقديم وتأخير على قراءة من قرأ لكن هو الله ربي بغير ألف ومجازه لكن هو الله ربي».[6]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص417 إلى 418؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص17 إلى 20. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص224.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص417 إلى 418؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص17 إلى 20. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص224.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص679. الوجه المحكي بلفظ «لكن هو الله ربي» لا يسوى بخلاف إثبات ألف «لكنا» وحذفها في العشر.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يبين النقل أصل اللفظ من «لكن أنا»، ويجعل مضمون كلام المؤمن إقرارًا بربوبية الله وتنزيهًا عن الشريك. وهو توجيه تركيبي قبل أن يكون فرقًا في مضمون الاعتقاد. وتختلف قراءة إثبات الألف وحذفها في كيفية أداء هذا التركيب، بينما يستقر معنى الإقرار.[1]

قال الواحدي في أصل التركيب: «وأصله: لكن أنا».[2]

ويعين تحرير أصل التركيب على فصل خلاف الأداء في الوصل عن مضمون الإقرار. والمقابلة في سياق حوار صاحبي الجنتين تبين أن موضع التوجيه هو إقرار المؤمن، فلا يتحول اختلاف الألف إلى تغيير مضمون التوحيد.[3]

ويفسر الفراء بناء «لكنا» برده إلى «لكن أنا»، ثم حذف الهمزة وإدغام النون في النون. وتوافقه حجة ابن خالويه (ت370هـ) في هذا الأصل، مع بيان اختلاف إثبات الألف وحذفها في الوصل. وتؤيد هذه المقابلة أن محل الخلاف أداء الضمير بعد التحويل الصوتي، وأن المتكلم في الوجهين صاحب الإيمان الذي يقرر ربوبية الله؛ فلا ينشأ من اختلاف الألف متكلم آخر أو اعتقاد مغاير.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يكشف رد «لكنا» إلى «لكن أنا» حضور المتكلم في جواب صاحب الإيمان، ويبين تركيب الاستدراك الذي أعلن به إقراره بربوبية الله ونفي الشريك. أما إثبات الألف وحذفها في الوصل فلا يغير مضمون الإقرار؛ ومن ثم فالأثر بيان أصل التركيب وطريقة أدائه، دون إنشاء اعتقاد مختلف لكل وجه.[5]

«المسألة الرابعة :توجيه القراءات في »هنالك الولاية لله الحق

قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: 44].

---

[1] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص17 إلى 20.

[2] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص18.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص679؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص17 إلى 20؛ الفراء، معاني القرآن، ج2، ص144 إلى 145، عند الكهف: 38؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص224.

[4] ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج2، ص144 إلى 145، عند الكهف: 38؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص224.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص679؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص417 إلى 418؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص17 إلى 20.

ISSN : 2410-1818

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «الوَلَايَةُ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، بفتح الواو.[1]

توجيهها: وُجِّه الفتح بالنصرة والتولي؛ وهو الذي يجعله النيسابوري من الموالاة، مع ورود قول بجواز اللغتين في المعنى نفسه.[2]

القراءة الثانية: «الوِلَايَةُ»، قرأ بها حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، بكسر الواو.[3]

توجيهها: وُجِّه الكسر بالسلطان والإمارة والملك؛ فتختلف جهة الدلالة على هذا التخريج، ولا يجعل التفريق بين الحركتين محل إجماع.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**هنالك الولاية**﴾ قرئ بفتح الواو وكسرها فمن قرأ بفتح الواو فهو من الموالاة، ومن قرأ بكسر الواو فهو من الإمارة ومعناه فعند ذلك الإمارة والملك ﴿**لله الحق**﴾ ﴿**هو خير ثوابًا**﴾ أي هو خير من أثاب ﴿**وخير عقبًا**﴾ وخير من أعقب وهما مقصوران على التمييز والتفسير».[5]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

الاختلاف المدروس في هذا الموضع فتح الواو من «الوَلاية» وكسرها في «الوِلاية». قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بالكسر، وقرأ بقية القراء العشرة بالفتح. ويذكر ابن الجزري (ت833هـ) هذا الخلاف في آخر فرش الأنفال، ثم يحيل إليه في سورة الكهف. وذكره هناك مقترنًا ببيان أن الكسائي وخلفًا وافقا حمزة في الكهف؛ فلا تنقل نسبة القراءة من موضع الأنفال إلى الكهف من غير مراعاة هذا التفصيل.[6]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص277؛ ج2، ص311.

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص418 إلى 419؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص224.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص277؛ ج2، ص311.

[4] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص418 إلى 419؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص224.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681. في المطبوع: «مقصوران».

[6] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص277، فرش سورة الأنفال، عند «ولايتهم» و«هنالك الولاية»؛ وج2، ص311، فرش سورة الكهف، حيث أحال إلى الموضع المتقدم.

ISSN : 2410-1818

ولا يتضمن النص المنقول تسمية القارئ بكل وجه؛ فنسبة القراء في الفقرة السابقة مستفادة من مصدر القراءات، وليست جزءًا من كلام النيسابوري. كما أن القراءة في «الحق» بالرفع والجر خلاف آخر، لا يدمج في تحليل اختلاف حركة الواو لمجرد اجتماعهما في الآية نفسها.[1]

بنى النيسابوري توجيهه على تفريق لغوي: جعل الفتح من الموالاة، والكسر من الإمارة، ثم صرح بالمعنى الناتج عن الكسر بقوله «فعند ذلك الإمارة والملك». ومن ثم لا يقتصر كلامه على ذكر وجهين صوتيين، بل يربط اختلاف الحركة باختلاف المعنى الذي تفسر به الكلمة في السياق.[2]

ويتفاوت مقدار شرحه للقراءتين؛ إذ يكتفي في الفتح برد اللفظة إلى الموالاة، بينما يبسط الكسر بمعنى الإمارة والملك ويصله بلفظ الجلالة. ولا يدل هذا التفاوت بمفرده على ترجيحه الكسر؛ لأنه لم يستعمل في هذا الموضع لفظ اختيار أو ترجيح، ولم يرد قراءة الفتح. والثابت أنه أثبت الوجهين ثم فصل دلالتهما على المسلك الذي ذكره.[3]

يعرض الواحدي في «البسيط» التفريق بين الولاية بمعنى التولي والولاية المتعلقة بالأمر والإمارة، ويذكر أيضًا القول بجواز الفتح والكسر في المعنيين. ثم يناقش اتصال المعنى بالجزاء والنصرة. ويساعد عرضه على تحديد موقف النيسابوري: فهو يسلك طريق التفريق في العبارة المنقولة، من غير أن يورد فيها احتمال اتحاد المعنى أو المناقشة اللغوية المطولة التي أوردها الواحدي.[4]

وعليه، يقوم تحليل توجيه النيسابوري على التفريق الذي نص عليه، ويقتصر احتمال تقارب الدلالتين على ما ورد في المصادر المقارنة. ولا يحمل نصه على أنه حصر استعمال الفتح والكسر في العربية كلها؛ لأن عبارته في مقام تفسير قراءة الآية، وليست استقصاء لجميع استعمالات اللفظ.[5]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص277، فرش سورة الأنفال، عند «ولايتهم» و«هنالك الولاية»؛ وج2، ص311، فرش سورة الكهف، حيث أحال إلى الموضع المتقدم؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص277، فرش سورة الأنفال، عند «ولايتهم» و«هنالك الولاية»؛ وج2، ص311، فرش سورة الكهف، حيث أحال إلى الموضع المتقدم؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص277، فرش سورة الأنفال، عند «ولايتهم» و«هنالك الولاية»؛ وج2، ص311، فرش سورة الكهف، حيث أحال إلى الموضع المتقدم؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32.

[4] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص30.

ISSN : 2410-1818

وردت الآية بعد زوال جنة صاحبها وعجز من ينصره من دون اللّٰه؛ ففي قراءة الفتح، على توجيه النيسابوري، تتجه الدلالة إلى الموالاة، وفي قراءة الكسر تتجه إلى الإمارة والملك. وتصل الباحثة بين ذلك والسياق على النحو الآتي: الموالاة تبين جهة التولي والنصرة، والملك يبين من يملك تدبير الأمر حين يعجز البشر عن دفع ما نزل. وهذا الربط بالسياق تحليل للباحثة، أما تفسير الكسر بالملك فمنصوص عليه عند النيسابوري.[1]

وتختلف هذه المسألة عن سابقتها في موضع نشوء الأثر؛ فاختلاف «ولا يشرك» يتعلق ببنية الخبر والنهي وجهة الخطاب، أما اختلاف «الولاية» فيتعلق بالدلالة اللغوية للاسم. وفي المسألتين استثمر النيسابوري القراءة في تفسير الآية، لكن عبارته في الثانية أكثر إيجازًا، وتقتضي الدراسة المحافظة على حدود ما صرح به عند بيان أثرها.[2]

قال الواحدي: «والولاية: نقيض العداوة، ومعناها التولي، وهو مصدر الولي».[3]

ويتأكد احتراز الموازنة من أن حمل الفتح على الموالاة والكسر على الإمارة ليس التفسير اللغوي الوحيد؛ فابن منظور (ت711هـ) ينقل التفريق بين النصرة والإمارة، وينقل أيضًا سماع الوجهين في المعنيين. ويذكر الفراء معنى الملك في الولاية. لذلك يبقى تفريق النيسابوري مسلكًا في التوجيه، وتكون الزيادة التفسيرية بيان اختصاص اللّٰه بالنصرة والسلطان، دون دعوى أن الضبط وحده يمنع معنى آخر أجازه أهل اللغة.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

على التفريق الذي نص عليه النيسابوري، تبين قراءة الفتح جهة الموالاة والنصرة، وتبين قراءة الكسر جهة الإمارة والملك. ويجتمع المعنيان في ختام قصة الجنتين على اختصاص اللّٰه بما عجز عنه صاحب الجنة وفئته. فهذا تنوع في جهة بيان الاختصاص، مع بقاء القول باتحاد اللغتين احتمالًا آخر في المصادر المقارنة.[5]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص30.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص30.

[3] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص30.

[4] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «ولي»، ج15، ص407؛ الفراء، معاني القرآن، ج2، ص146، عند الكهف: 44.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص418 إلى 419؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص29 إلى 32.

ISSN : 2410-1818

«المسألة الخامسة :توجيه القراءات في »ما أشهدتهم

قال تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: 51].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «مَا أَشْهَدْتُهُمْ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر، بتاء المتكلم.[1]

توجيهها: الفاعل ضمير المتكلم المفرد، وهو الله تعالى؛ ويتعلق النفي بإحضار المذكورين عند خلق السماوات والأرض.[2]

القراءة الثانية: «مَا أَشْهَدْنَاهُمْ»، قرأ بها أبو جعفر، بنون وألف؛ وحكى النيسابوري الوجه عن الحسن (ت110هـ) أيضًا.[3]

توجيهها: نون المتكلم للتعظيم، والمرجع هو الله تعالى. نص النيسابوري على وحدة المعنى؛ ولا تتعدد جهة الخلق بتعدد صيغة الضمير.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «قوله: ﴿**ما أشهدتهم**﴾ ما أحضرتهم، يعني إبليس وذريته، وقيل يعني: مشركي العرب والكفار أجمع ﴿**خلق السموات والأرض**﴾ يعني في خلق السموات والأرض حين خلقهما. ﴿**ولا خلق أنفسهم**﴾ معناه ولا أحضرتهم في خلق أنفسهم حين خلقتهم ﴿**وما كنت متخذ المضلين عضدًا**﴾ الكافرين اليهود والنصارى وعبدة الأوثان ﴿**عضدًا**﴾ يعني أنصارًا وأعوانًا: العون: تقول العرب عاضدت فلانًا إذا عاونته واعتضدت به إذا استعنت به. وقرأ الحسن وأبو جعفر ﴿**ما أشهدناهم**﴾ وكلاهما واحد وقال أهل الحقائق: هذه الآية رد على المنجمين يقول الله ما أحضرتهم خلق السموات فيحكموا ويقضوا عليها ولا خلق أنفسهم فيتعلموا أن أرزاقهم يعني المنجمين وآجالهم: وقيل: هذه الآية رد على ثلاثة نفر على المنجمين وعلى المساحين وعلى الأطباء. ما أشهدتهم خلق السموات والأرض. السموات رد على المنجمين والأرض رد على المساحين لأنهم يحكمون على أنفس الخلق وطبائعهم ولا خلق أنفسهم رد على الأطباء».[5]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[2] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص50 إلى 51؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص294 إلى 295.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص686 إلى 687؛ ابن الجزري، النشر، ج2، ص311؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص50 إلى 51.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص686 إلى 687.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

صرح النيسابوري باتحاد المعنى: «وكلاهما واحد». فالمتكلم في الوجهين هو الله، ومضمون النفي عدم إشهاد المذكورين الخلق. وصيغة الجمع للتعظيم، مع وحدة المسند إليه في القراءتين. أما تقسيم الردود الذي ينقله عن أهل الحقائق فاستنباط مرتبط بمضمون الآية العام، وليس ناشئًا عن اختلاف التاء والنون.[1]

قال الواحدي ناقلًا عن أهل المعاني: «هذه الآية تأكيد في زجرهم عن اتخاذ إبليس وذريته أولياء».[2]

يتصل هذا البيان بما قبل الآية من الإنكار على اتخاذ إبليس وذريته أولياء. وتقرير وحدة المعنى في صيغتي المتكلم يخدم وحدة الحجة: لا مشاركة لهم في الخلق ولا أهلية للاستعانة بهم. أما تفصيل المؤلف في أصحاب العلوم فاستطراد تفسيري لا تنشئه نون التعظيم.[3]

قال الزجاج: «أي: لم يكونوا موجودين إذ خلقت السماوات والأرض».[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

الفاعل في القراءتين هو الله تعالى، والمضمون نفي إشهاد المذكورين خلق السماوات والأرض وخلق أنفسهم. فتاء المتكلم ونون التعظيم تؤديان المرجع نفسه، كما صرح النيسابوري بقوله «وكلاهما واحد». وفائدة التوجيه دفع توهم اختلاف الفاعل؛ أما الردود التي نقلها المؤلف عن أهل الحقائق فمن مضمون الآية العام، وليست معنى أحدثته نون التعظيم.[5]

«المسألة السادسة :توجيه القراءات في »العذاب قبلًا

قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: 55].

[1] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص50 إلى 51.

[2] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص50.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص686 إلى 687؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص50؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص294 إلى 295.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص294 إلى 295.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص686 إلى 687؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص50 إلى 51؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص294 إلى 295.

ISSN : 2410-1818

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «قِبَلًا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، بكسر القاف وفتح الباء.[1]

توجيهها: وُجِّه الكسر بالمعاينة والمقابلة؛ فيكون الكلام عن حضور العذاب وظهوره للمخاطبين.[2]

القراءة الثانية: «قُبُلًا»، قرأ بها عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر، بضم القاف والباء.[3]

توجيهها: يجوز حمله على جمع «قبيل»، أي أنواع العذاب، كما يجوز فيه معنى المعاينة؛ فالفرق في الدلالة يتوقف على التوجيه المختار.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**إلا أن تأتيهم سنة الأولين**﴾ يعني إلا أن تأتيهم سنتنا في إهلاك الأولين ﴿**أو يأتيهم العذاب قبلًا**﴾ قال ابن عباس: عيانًا. قال [ابن عطاء]: معاينة. ويقال فجاءة، وهي قراءة أهل الكوفة وقرأ الباقون بضمتين وهي جمع قبيلة يعني أنواع العذاب».[5]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

ينقل النيسابوري المعاينة والفجاءة، ثم يذكر الجمع الدال على أنواع العذاب. ويتيح توجيه القراءتين بيان كيفية مجيء العذاب وتنوع أصنافه. ويجب فصل هذه الدلالات عن اضطراب العزو في النسخة: فهي تنسب الوجه الأول إلى أهل الكوفة ثم تجعل الضمتين للباقين، بينما تحرير العشر يجعل الضمتين لأبي جعفر والكوفيين، والكسر مع الفتح للباقين. لذلك لا يبنى توزيع المعاني على هذه النسبة الواردة في المتن، ولا يصح تصحيح ألفاظ المؤلف بالتخمين؛ وإنما تقابل دلالة المعاينة بدلالة أنواع العذاب بعد تثبيت ضبط كل قراءة من مصدرها.[6]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص420؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص59 إلى 60. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص226.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[4] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص420؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص59 إلى 60. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص296 إلى 297. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص226.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص688. نسبة الضمتين إلى «الباقين» في المطبوع تخالف تحرير النشر؛ فالضم لأبي جعفر والكوفيين. والمعقوفان في [ابن عطاء] من المحقق.

[6] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص59 إلى 60.

ISSN : 2410-1818

قال الواحدي: «معنى ﴿قُبُلًا﴾: عيانًا أي: مقابلة».[1]

يمثل هذا القول موضع الاتفاق في المعاينة، بينما احتمال الجمع يوسع وصف العذاب من جهة أنواعه. وتبقى الجملة متصلة ببيان تعنت المكذبين وتأخرهم عن الاستجابة؛ فتنوع الوصف لا يجعل الوعيد واقعتين متعارضتين.[2]

قال الزجاج: «وتأويل قُبُلًا: جمع قبيل»؛ ثم قال: «أو يأتيهم العذاب أنواعًا».[3]

ويعرض النحاس (ت338هـ) معنى الجمع في «قُبُلًا» برده إلى «قبيل»، ويذكر معنى العيان في الوجه الآخر. وتفيد موازنته ضبط محل الزيادة: فالمعاينة وصف لكيفية استقبال العذاب، وأنواع العذاب وصف لتعدده. ولا يلزم من اختلاف القراءة وحده حصر الضمتين في الجمع؛ إذ يبقى التوجيه اللغوي المعتمد هو الذي يحدد هذه الزيادة في التفسير.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

على معنى المعاينة يبرز حضور العذاب ومواجهته للمكذبين، وعلى معنى جمع «قبيل» يبرز تعدد أنواعه. وهذه الزيادة الوصفية مقيدة بتوجيه الضمتين على الجمع؛ فإن حملتا على المعاينة أيضًا اتحد المعنى. لذلك يفصل بين ثبوت القراءة وبين اختيار معناها اللغوي، ولا يبنى الأثر على نسبة الضمتين في المطبوع قبل تصحيح العزو خارج الاقتباس.[5]

«المسألة السابعة :توجيه القراءات في »لمهلكهم

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: 59].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «لِمُهْلَكِهِمْ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بضم الميم وفتح اللام.[6]

---

[1] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص59.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص688؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص59 إلى 60؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص296 إلى 297.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص296 إلى 297.

[4] ينظر: النحاس، إعراب القرآن، تفسير الكهف:55؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص226.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص688؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص420؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص59 إلى 60.

[6] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: مصدر ميمي من «أهلك»، أي لإهلاكهم، ويجوز حمله على وقت الإهلاك بحسب التخريج.[1]

القراءة الثانية: «لِمَهْلَكِهِمْ»، قرأ بها شعبة (ت193هـ) عن عاصم، بفتح الميم واللام.[2]

توجيهها: مصدر من «هلك»، أي لهلاكهم؛ فيبرز حصول الحدث للمُهلَكين.[3]

القراءة الثالثة: «لِمَهْلِكِهِمْ»، قرأ بها حفص عن عاصم، بفتح الميم وكسر اللام.[4]

توجيهها: وجّهه أئمة اللغة مصدرًا، وأجازوا دلالته على الوقت. ويتصل المعنيان بالموعد المقدر للقرى.[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**وتلك القرى**﴾ يعني ديار عاد وثمود ولوط وشعيب والأمم الماضية ﴿**أهلكناهم**﴾ يعني أهلكنا أهلها ﴿**لما ظلموا**﴾ حين كفروا ﴿**وجعلنا لمهلكهم موعدًا**﴾ وقتًا. نظيره: ﴿**وقل رب أنزلني منزلًا مباركًا**﴾ ﴿**وأدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق**﴾ يعني إنزالًا وإدخالًا وإخراجًا **ولذلك** ﴿**لمهلكهم**﴾ لإهلاكهم وهو المصدر ومن قرأ ﴿**لمهلكهم موعدًا**﴾ أي لهلاكهم وقتًا».[6]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يستدل النيسابوري بنظائر المصدر الميمي من «أنزل» و«أدخل» و«أخرج»، ثم يرد الوجه الآخر إلى الهلاك. فالتوجيه اشتقاقي، يميز الإهلاك من الهلاك، ويتصل ببيان الموعد الذي حدده الله. ويفصل النشر ضبط الأوجه الثلاثة، بينما يقتصر كلام النيسابوري على المقابلة بين الهلاك والإهلاك.[7]

قال الواحدي: «والمهلك هاهنا يجوز أن يكون: مصدرًا، وأن يكون: وقتًا».[8]

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص421 إلى 422؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64 إلى 65. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص421؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64 إلى 65. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص421 إلى 422؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64 إلى 65. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص297 إلى 298. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص691. صحح المحقق الضمير في المتن إلى «هم»، ونبه إلى تصحيفه في الأصل الخطي.

[7] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64 إلى 65.

[8] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64.

ISSN : 2410-1818

يفصل هذا النص بين نوع البنية ووظيفتها؛ فالكلمة تحتمل الحدث وزمانه في بعض التخريجات. وقول النيسابوري «موعدًا وقتًا» يثبت توقيت الإهلاك، أما تفصيل اسم الزمان في بعض الأوجه فيذكر من الموازنة ولا يلحق بنصه.[1]

قال الزجاج: «معنى المصدر: لإهلاكهم؛ ومعنى الوقت: لوقت هلاكهم».[2]

ويفصل البغوي (ت516هـ) الوجوه الثلاثة: المصدر من «هلك» في فتح الميم واللام، ووقت الهلاك في فتح الميم وكسر اللام، والإهلاك في ضم الميم وفتح اللام. وتوافق هذه الموازنة أصل التمييز الاشتقاقي في كلام النيسابوري، وتستكمل تفصيل وجه الوقت الذي لم يستقصه في عبارته. غير أن ذكر هذا التفصيل من البغوي لا يلغي احتمال المصدر في التخريج الآخر المنقول عن الزجاج والواحدي؛ فالأثر يذكر تابعًا للتوجيه، لا على أنه معنى متعين باتفاق.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يبرز مصدر «أهلك» إيقاع الهلاك بالقرى، ويبرز المصدر من «هلك» وقوعه عليها، ويجعل تخريج اسم الزمان الموعد متعلقًا بوقت الحدث. فالأثر تنوع جهة تصوير الهلاك وصلته بالأجل، مع ثبات القرى والوعيد والموعد. ولم يستقص النيسابوري الأوجه الثلاثة في عبارته؛ فاستكمالها وبيان احتمال الزمان من الموازنة بمصادر القراءة والتوجيه.[4]

«المسألة الثامنة :توجيه القراءات في »زكية وزاكية

قال تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: 74].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «زَاكِيَةً»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس عن يعقوب، بألف بعد الزاي وتخفيف الياء.[5]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص691؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص297 إلى 298.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص297 إلى 298.

[3] ينظر: البغوي، معالم التنزيل، تفسير الكهف: 58 إلى 59، ج5، ص183 إلى 184؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص691؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص421 إلى 422؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص64 إلى 65.

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص313.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: اسم فاعل من «زكا». نقل ابن زنجلة التفريق بأنها لم تذنب، ونقل أيضًا معنى الطهارة؛ وهذا تفريق لغوي لا يثبت بمفرده حال الغلام قبل قتله.[1]

القراءة الثانية: «زَكِيَّةً»، قرأ بها ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح عن يعقوب، وخلف العاشر، بغير ألف وتشديد الياء.[2]

توجيهها: على وزن فعيل. ورد التفريق بأنها أذنبت ثم تابت، وورد تفسيرها بالطهارة والبراءة؛ وهي أقوال مختلفة في دلالة الوصف، لا تفسير متفق عليه.[3]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «قال قوم: رفسه يعني لكزه برجله فقتله وقال آخرون: ضرب رأسه بالجدار فلما رأى ذلك موسى هاله وقال ﴿**قال أقتلت نفسًا زكية**﴾ فقرئ زكية وزاكية، والفرق بين الزكية والزاكية أن: الزكية: التي أذنبت ثم تابت، والزاكية التي لم تذنب».[4]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

اختار النيسابوري تفريقًا دلاليًا محددًا: الزكية عنده تائبة من ذنب، والزاكية لم تذنب. وهذا القول المنقول يختلف عن مجرد جعل فعيل للمبالغة وفاعل أصلًا في الوصف. فلا يصح دمج التخريجين أو تحويل كلامه إلى اتفاق لجميع أهل اللغة؛ فمصادر التفسير تعرض غير هذا التفريق أيضًا.[5]

قال الواحدي: «ومعنى الزاكية: الطاهرة من الذنوب».[6]

يعرض هذا النص أصل وصف الطهارة، ويذكر البسيط أيضًا أقوالًا في تقارب اللفظين وفي التوبة، فلا يعد التفريق الذي اختاره النيسابوري محل إجماع. والسياق سياق اعتراض موسى بحسب الظاهر، ويظهر بعده تأويل فعل الخضر؛ فلا تستخرج واقعة ذنب أو توبة من بنية اللفظ وحدها.[7]

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص424؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص90 إلى 92. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص313.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص424؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص90 إلى 92. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص303. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227.

[4] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص695 إلى 696.

[5] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص90 إلى 92.

[6] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص91.

[7] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص695 إلى 696؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص90 إلى 91؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص303.

ISSN : 2410-1818

قال الزجاج: «قالوا في زكية: بريئة؛ أي: لم ير ما يوجب قتلها».[1]

ويذكر ابن خالويه التفريق نفسه بين من لم تذنب ومن أذنبت ثم تابت، ثم يورد القول بأن اللفظين لغتان بمعنى واحد. أما مادة «زكا» في لسان العرب فتجمع معاني النماء والصلاح والطهارة. وبهذا يتبين أن اختيار النيسابوري له نظير في كتاب أصلي من كتب التوجيه، لكنه ليس نتيجة صرفية واجبة؛ فالجذر لا يثبت بنفسه سبق ذنب أو حصول توبة. والقدر المشترك في السياق وصف النفس بالطهارة بحسب ما يظهر لموسى، وتبقى التفاصيل المعنوية المنقولة أقوالًا تفسر بأصحابها.[2]

والراجح في تحديد القدر المشترك بين القراءتين هو وصف النفس بالطهارة في مقام اعتراض موسى؛ لأنه المعنى الذي تنتظم به الصيغتان، وتؤيده عبارة الزجاج في البراءة مما يوجب القتل. أما التفريق بين طهارة لم يسبقها ذنب وطهارة أعقبت توبة، فهو وجه لغوي حكاه النيسابوري وشاركه فيه بعض أهل التوجيه. وبهذا يكون اختيار القدر المشترك حكمًا على حاصل الموازنة، لا إلغاءً للتفريق المنقول، ويظل الأثر الخاص بذلك التفريق مشروطًا باعتماده دون تحويله إلى خبر عن سيرة الغلام.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

على التفريق الذي حكاه النيسابوري، تتناول الطهارة سلامة من ذنب سابق أو طهارة بعد توبة. فيتسع احتمال الوصف الوارد في اعتراض موسى، مع ثبات أصل إنكاره قتل النفس في الوجهين. غير أن هذا التفريق اللغوي لا يثبت أن الغلام أذنب أو تاب فعلًا؛ وقد عرضت الموازنة تفسير الصفة بالبراءة الظاهرة وقول من يقرب اللفظين في المعنى.[4]

«المسألة التاسعة :توجيه القراءات في »لتخذت ولاتخذت

قال تعالى: ﴿**فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا**﴾ [الكهف: 77].

[1] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص303.

[2] ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة «زكا»، ج14، ص358.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص695 إلى 696؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص227؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة «زكا»، ج14، ص358؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص424؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص90 إلى 92.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص695 إلى 696؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص424؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص90 إلى 92.

ISSN : 2410-1818

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «لَتَخِذْتَ»، قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بتاء مخففة وخاء مكسورة، من غير همزة وصل.[1]

توجيهها: من «تَخِذَ يَتْخَذُ»، وهي لغة في معنى الأخذ والاتخاذ؛ ذكر ابن زنجلة الشاهد عليها.[2]

القراءة الثانية: «لَاتَّخَذْتَ»، قرأ بها نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر، بهمزة وصل وتشديد التاء وفتح الخاء.[3]

توجيهها: من «اتخذ»، وذكر أئمة اللغة صلته بالفعل «أخذ» أو «تخذ». والمراد أخذ عوض على إقامة الجدار في الوجهين.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**قال**﴾ موسى للخضر: ﴿**لو شئت لتخذت عليه**﴾ على صنيعك ﴿**أجرًا**﴾ جعلًا خبزًا نأكله وقرئ ﴿**لتخذت**﴾ و﴿**لاتخذت**﴾ قال ابن حبيب: هما لغتان تقول العرب: اتبع يتبع، وتبع يتبع، وأبقى يبقي، وبقي يبقى، واتخذ يتخذ، وتخذ يتخذ،».[5]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يرد النيسابوري الوجهين إلى لغتين، ويسوق نظائر صرفية. فلا يجعل اختلاف بنية الفعل منشئًا لاختلاف في طلب الأجر؛ بل يشرح صحة كل صيغة في الاستعمال. وذكر الخبز تفسير لما يصلح أن يكون أجرًا في سياق الاستطعام، وليس معنى خاصًا بإحدى القراءتين.[6]

قال الواحدي: «فحصل من هذا أن تَخِذ لغة بمعنى اتخذ».[7]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص314.

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص425 إلى 426؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص108 إلى 112. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص228.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص314.

[4] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص425 إلى 426؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص108 إلى 112. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص306 إلى 307. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص229.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697.

[6] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص108 إلى 112.

[7] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص110.

ISSN : 2410-1818

يوافق هذا تقرير النيسابوري أنهما لغتان. ويتصل المعنى بطلب الاستطعام وامتناع أهل القرية ثم إقامة الجدار، فتفسير الأجر بالخبز عند المؤلف بيان للحاجة السياقية، لا فرق خاص ببنية «تخذ» أو «اتخذ».[1]

فسر الزجاج كلام موسى بقوله: «لو شئت لأخذت أجرة إقامتك هذا الحائط».[2]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يتحد المقصود في الصيغتين، وهو إمكان أخذ عوض على إقامة الجدار. ورد «تخذ» و«اتخذ» إلى لغتين يثبت هذا التكافؤ، ويمنع إحداث عمل آخر أو طلب آخر من اختلاف البنية. أما اتصال الأجر برفض الضيافة فبيان سياقي مشترك، ولا يختص بقراءة دون الأخرى.[3]

«المسألة العاشرة :توجيه القراءات في »حمئة وحامية

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغۡرِبَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَغۡرُبُ فِي عَيۡنٖ حَمِئَةٖ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوۡمٗاۗ قُلۡنَا يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا﴾ [الكهف: 86].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «حَمِئَةٍ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، ويعقوب، بغير ألف، وبهمزة بعد الميم.[4]

توجيهها: من الحمأة، وهي الطين؛ فتصف القراءة مادة العين.[5]

القراءة الثانية: «حَامِيَةٍ»، قرأ بها ابن عامر، وشعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر، بألف بعد الحاء، وبالياء مكان الهمزة.[6]

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص110؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص306 إلى 307.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص306 إلى 307.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص425 إلى 426؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص108 إلى 112.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص428 إلى 430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص128 إلى 132. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص230.

[6] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: من الحرارة، أي حارة. صرح ابن زنجلة والزجاج بإمكان اجتماع الحرارة والحمأة في عين واحدة.[1]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «قال الضحاك: يعني علمًا تابعًا ما علمناه ﴿**حتى إذا بلغ مغرب الشمس**﴾ يعني حيث تغرب الشمس ﴿**وجدها**﴾ يعني وجد الشمس ﴿**تغرب في عين حمئة**﴾ يعني في عين ذات حمئة. وقرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبو العاص والحسن ﴿**في عين حامية**﴾ يعني: في عين حارة نظيره: ﴿**نار حامية**﴾. وكان ابن عباس ذات يوم عند معاوية وعنده عبد الله بن عمرو فجرى حديث ذي القرنين، فقال معاوية ﴿**وجدها تغرب في عين حامية**﴾. فقال ابن عباس: ﴿**حمئة**﴾ فقال معاوية لعبد الله بن عمرو: كيف تقرأها؟ قال: كما يقرأه أمير المؤمنين، ثم وجه معاوية إلى كعب الأحبار فقال: كيف تجد الشمس تغرب؟ قال: في حمأة وطين. فصح قول ابن عباس فقال رجل لابن عباس: أتريد أن تصحح ما قلت بشعر. فقال: نعم فأنشده لبعض الشعراء: قد كان ذو القرنين قبلي مسلمًا ... ملكًا تدعى له الملوك وتسجد / بلغ المشارق والمغارب يبتغي ... أسباب أمر من حكيم مرشد / فرأى مغار الشمس عند غروبها ... في عين ذي خلب وثأط حرمد. والخلب: الطين، والثأط: الحمأة المنتنة، والحرمد: الأسود. قال: فرجعوا إلى قول ابن عباس».[2]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

أقام النيسابوري التوجيه على أصلين اشتقاقيين: الحمأة والحرارة، واستشهد بالآية «نار حامية» للثاني وبالشعر لشرح الأول. والنقل التاريخي الذي أورده يثبت كيفية عرض الرواية في تفسيره؛ أما ثبوت القراءة المتواترة فلا يعلق على تصحيح كعب أو على الشاهد الشعري. ولم يتضمن هذا الموضع تحقيق أسانيد القصة.[3]

قال ابن زنجلة: «وقد تكون حارة وذات حمأة وطينة سوداء فتكون موصوفة بالحرارة وهي ذات حمأة».[4]

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص428 إلى 430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص128 إلى 132. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص308 إلى 309. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص230.

[2] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص723 إلى 724.

[3] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص132 إلى 134.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430.

ISSN : 2410-1818

يثبت هذا إمكان الجمع بين الصفتين، فيقرأ الاختلاف بوصفه تكاملًا في الوصف. أما رواية الاحتجاج بكعب والشعر عند النيسابوري فتدرس من جهة مسلك العرض، دون جعلها أصل ثبوت القراءة أو سبب إسقاط الوجه المتواتر الآخر.[1]

قال الزجاج: «وقد تكون حارة ذات حمأة».[2]

وتعضد مادة «حمأ» في لسان العرب تفسير الحمأة بالطين الأسود، وتصرح بأن «حامية» تدل على الحرارة، وأن العين قد تجمع الحرارة والحمأة. ويقرر ابن كثير (ت774هـ) إمكان اجتماع الوصفين أيضًا، ويصل تفسير «وجدها تغرب» بما يراه الناظر عند نهاية الأفق. وتضيف هذه الموازنة قيدًا سياقيًا إلى التحليل المعجمي: اختلاف وصف العين لا يغير مسير ذي القرنين أو موقعه في القصة، ولا يقتضي تناقضًا بين القراءتين. وهذا استكمال من الموازنة، فلا ينسب تفصيل منظور الرؤية إلى نص النيسابوري المقتبس.[3]

وعلى هذا، فالأقرب في بناء المعنى التفسيري الجمع بين الوصفين؛ لأن اختلاف مادة الوصف لا يوجب اختلاف الموصوف، ولأن نصي ابن زنجلة والزجاج يصرحان بإمكان اجتماعهما. وتعين الموازنة على فهم دلالة عبارة «فصح قول ابن عباس» الواردة في الحكاية: فهي تحكي نتيجة الاحتجاج في الرواية التي ساقها المؤلف، ولا تدل بذاتها على سقوط القراءة الأخرى الثابتة. وهنا تؤدي مصادر التوجيه وظيفة حاسمة؛ إذ تحول دون نقل تفضيل ورد في خبر تفسيري إلى حكم على صحة القراءة المتواترة.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

تضيف «حمئة» وصف مادة العين، وتضيف «حامية» وصف حرارتها؛ فتثري المقارنة تصوير الموصوف من جهتين يمكن اجتماعهما. وقد نصت مصادر التوجيه على إمكان الجمع، ولم يصرح نص

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص723 إلى 724؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص308 إلى 309.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص308 إلى 309.

[3] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «حمأ»، ج1، ص61؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تفسير الكهف: 85 إلى 86، ج5، ص191 إلى 192؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص230.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص723 إلى 724؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة «حمأ»، ج1، ص61؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تفسير الكهف: 85 إلى 86، ج5، ص191 إلى 192؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص230؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص428 إلى 430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص128 إلى 132.

ISSN : 2410-1818

النيسابوري المنقول هنا به؛ لذلك ينسب الجمع إلى الموازنة. ولا يستخرج من هذا الخلاف اللفظي حكم مستقل في حركة الشمس أو حقيقة موضع جرمها.[1]

«المسألة الحادية عشرة :توجيه القراءات في »بين السدين

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: 93].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «السَّدَّيْنِ»، قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، بفتح السين.[2]

توجيهها: ورد التفريق بأن الفتح لما صنعه الآدميون، وورد اتحاد الفتح والضم في معنى الحاجز. ويختص التفريق بالقول المنقول، ولا يعمم على سائر التخريجات.[3]

القراءة الثانية: «السُّدَّيْنِ»، قرأ بها نافع، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بضم السين.[4]

توجيهها: وجه الضم بالحاجز الخلقي عند من فرق، بينما جعله الكسائي والفراء لغة في معنى الفتح؛ ويفسر النيسابوري المراد بالجبلين.[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿السدين﴾ قال أبو عمرو بن العلاء: بين الجبلين، وما كان من فعل المخلوقين فهو سد بفتح السين وما كان من فعل الله فهو سد بضم السين وكذلك قال في الصدفين، والصدفين، قد قرئ بهما جميعًا».[6]

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص723 إلى 724؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص428 إلى 430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص128 إلى 132.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430 إلى 431؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص139 إلى 141. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430 إلى 431؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص139 إلى 141. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726. ورد اللفظان «الصدفين، والصدفين» دون ضبط فارق في هذا الموضع من المطبوع.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

نقل النيسابوري عن أبي عمرو تفريقًا يرجع إلى منشأ الحاجز: فعل المخلوق أو فعل اللّه. وهذا مسلك دلالي يجاوز اختلاف الحركة وحده. ويعرض الواحدي، إلى جانب هذا التفريق، قول الكسائي باتحاد الفتح والضم؛ لذلك يعرض الفرق بوصفه قولًا في التوجيه، لا حقيقة لغوية مجمعًا عليها.[1]

ونقل الواحدي عن الكسائي: «ضم السين وفتحها سواء».[2]

وتبين الموازنة أن التفريق بحسب منشأ السد طريق في التوجيه، وأن اتحاد المعنى طريق آخر. والسياق يحدد المكان بين حاجزين، ثم يعرض سد الفجوة بطلب القوم، فلا يسوى الحاجزان السابقان بالبناء الذي سيقيمه ذو القرنين، ولا تستخرج من الحركة وحدها قصة جغرافية مختلفة.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

على التفريق اللغوي المنقول، يتجه الفتح إلى الحاجز المصنوع والضم إلى الحاجز الخلقي؛ لكن تفسير المؤلف الصريح بالجبلين يظل أساس تعيين المكان. فلا تنشئ القراءتان موقعين مختلفين، ولا يسوى الحاجزان السابقان بالسد الذي يبنيه ذو القرنين. وعلى القول باتحاد اللغتين تكون الفائدة بيان اختلاف اللفظ مع ثبات مدلوله المكاني.[4]

«المسألة الثانية عشرة :توجيه القراءات في »يفقهون قولًا

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: 93].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «يَفْقَهُونَ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، بفتح الياء والقاف.[5]

توجيهها: من «فقه»؛ يتعدى إلى مفعول واحد، وهو «قولًا». فالمراد ضعف فهم القوم لكلام غيرهم.[6]

---

[1] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص139 إلى 141.

[2] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140، ناقلًا قول الكسائي.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140، ناقلًا قول الكسائي؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430 إلى 431؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص139 إلى 141.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430 إلى 431؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص139 إلى 141.

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[6] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140 إلى 141. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

ISSN : 2410-1818

القراءة الثانية: «يُفْقِهُونَ»، قرأ بها حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، بضم الياء وكسر القاف.[1]

توجيهها: من «أفقه»؛ يتعدى إلى مفعولين، وحُذف المفعول الدال على المخاطب المراد إفهامه. فالمراد ضعف إفهام القوم غيرهم كلامهم.[2]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**وجد من دونهما**﴾ يعني وجد أمام الجبلين ﴿**قومًا لا يكادون يفقهون قولًا**﴾ أي لا يفقهون قول من كلمهم. ومن قرأ ﴿**يفقهون قولًا**﴾ قالوا له بالترجمان».[3]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

فسر النيسابوري الوجه الأول بعدم فهم خطاب الآخرين، ثم وصل الوجه الآخر بالترجمان. ويحرر ضبط العشر الفرق بين «يَفْقَهُونَ» المتعدي إلى مفعول واحد، هو «قولًا»، و«يُفْقِهُونَ» المتعدي إلى مفعولين، حذف أحدهما، وهو المخاطب المراد إفهامه القول: فهم كلام الغير أو إفهام الغير كلامهم. والإحالة إلى الترجمان تشرح وسيلة تجاوز صعوبة التواصل.[4]

قال الواحدي: «كلم عنهم قوم آخرون مترجمة عن لغتهم».[5]

يوافق ذكر الترجمة تفسير النيسابوري للوجه الآخر، ويساعد على انتظام وصف صعوبة التواصل مع صدور طلب القوم في الآية التالية. والقراءتان تعرضان طرفي العلاقة اللغوية: فهم خطاب الآخر وإفهامه، من غير لزوم استحالة التواصل مطلقًا.[6]

ويؤصل ابن فارس (ت395هـ) مادة «فقه» في إدراك الشيء والعلم به، ويميز «فَقِهت» من «أفقهتك» الذي يفيد البيان للغير. ويوافق ذلك توجيه ابن خالويه: الفتح يبين ضعف الفهم، والضم مع كسر القاف يبين ضعف الإفهام، مع تقدير متعلق الإفهام في التركيب. فالأثر متعلق بجهة التواصل: تلقي القول أو

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140 إلى 141. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[3] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726.

[4] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140 إلى 141.

[5] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141. وينظر لتوجيه الفعل المتعدي إلى مفعول واحد والمتعدي إلى مفعولين: ج14، ص140 إلى 141.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة «فقه»، ج4، ص442؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

ISSN : 2410-1818

إيصاله؛ ولا يسوغ تحويله إلى حكم مطلق بأن القوم لا يملكون لغة، لأن السياق يثبت عرضهم مطلب بناء السد على ذي القرنين.[1]

وتكشف الموازنة بين التركيب والسياق عن مستويين في التفسير: تعين صيغة الفعل جهة العائق، ويعين ذكر الترجمان كيفية تجاوزه في القول المنقول. ولا يتوقف ثبوت الفرق الأول على قبول التفصيل الثاني؛ فضعف الفهم أو الإفهام مستفاد من بناء الفعل، أما حصول الترجمة فتفسير لطريقة التخاطب. وهذا الفصل يجعل الاستدلال أدق، ويبرز إضافة النيسابوري في وصل القراءة بحركة القصة، مع إبقاء وسيلة التواصل في مرتبتها بوصفها شرحًا تفسيريًا.[2]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

تصف قراءة «يَفْقَهُونَ» ضعف تلقي القوم كلام غيرهم، وتصف «يُفْقِهُونَ» ضعف إبلاغهم كلامهم إلى غيرهم. فيتسع بيان صعوبة التخاطب ليشمل الفهم والإفهام، ويفسر ذكر الترجمان إمكان انتقال طلبهم إلى ذي القرنين. أما تعيين وسيلة التواصل فشرح تفسيري منقول، ولا يلزم من صيغة الفعل وحدها.[3]

«المسألة الثالثة عشرة :توجيه القراءات في »يأجوج ومأجوج

قال تعالى: ﴿**قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا**﴾ [الكهف: 94].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ»، قرأ بها عاصم، بالهمز في الاسمين.[4]

توجيهها: ذكر ابن زنجلة والنيسابوري الاشتقاق من الأجيج، وذكر الواحدي قول جمهور أهل العلم بأعجمية الاسمين؛ فلا تتوقف صحة الرواية على إثبات الاشتقاق العربي.[5]

---

[1] ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة «فقه»، ج4، ص442؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة «فقه»، ج4، ص442؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140 إلى 141.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص140 إلى 141.

[4] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص372، عند «يأجوج ومأجوج».

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432 إلى 433؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141 إلى 142. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

ISSN : 2410-1818

القراءة الثانية: «يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بغير همز في الاسمين.[1]

توجيهها: ترك الهمز لا يغير المسمى، ويجري توجيهه على اختلاف القول في أصل الاسمين؛ فالمرجع القصصي واحد.[2]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض**﴾ فيفسدون أرضنا ويأكلون رطبنا ويابسنا، ويقتلون أولادنا. وقيل: يفسدون في الأرض أي يأكلون الناس، وقرأ عاصم ﴿**يأجوج ومأجوج**﴾ بالهمز فيهما، قال: وأصله من الأجيج وهو صوت النار».[3]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يصرح النيسابوري باسم القارئ ثم يصل الهمز بالأجيج، وهو توجيه اشتقاقي يستأنس بالصوت في تفسير الاسم. ولا يجعل ترك الهمز اسمًا لجماعة أخرى. كما أن الاشتقاق العربي ليس قولًا متفقًا عليه في الاسمين؛ فمصادر التوجيه تذكر احتمال العجمة.[4]

قال الواحدي: «أكثر أهل العلم على أن هذين اسمان أعجميان».[5]

هذه الموازنة تحدد منزلة اشتقاق النيسابوري من الأجيج: هو وجه لغوي يذكر إلى جانب احتمال العجمة. وثبوت قراءة عاصم لا يتوقف على إثبات أصل عربي للاسمين، كما لا يقتضي ترك الهمز اختلاف المسمى. والأثر الثابت كشف مسلك المؤلف في ربط الاسم بمعناه، مع بقاء مرجعه واحدًا.[6]

---

[1] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص372، عند «يأجوج ومأجوج».

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432 إلى 433؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141 إلى 142. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[3] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726.

[4] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141 إلى 145.

[5] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141 إلى 142.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141 إلى 142؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432 إلى 433

ISSN : 2410-1818

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

لا يغير الهمز وتركه هوية يأجوج ومأجوج في القصة. وذكر الاشتقاق من الأجيج يكشف مسلك المؤلف في وصل الاسم بالمعنى، مع بقاء احتمال العجمة في الموازنة. فالأثر بيان أصل اللفظ على القول المختار، وليس إثبات جماعتين مختلفتين أو تعليق صحة القراءة على اشتقاق عربي للاسمين.[1]

«المسألة الرابعة عشرة :توجيه القراءات في »خرجًا وخراجًا

قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا﴾ [الكهف: 94].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «خَرْجًا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، بغير ألف.[2]

توجيهها: وجه بالأجر والعوض؛ ونقل النيسابوري عن أبي عمرو تخصيصه بما يبذل تبرعًا.[3]

القراءة الثانية: «خَرَاجًا»، قرأ بها حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، بألف بعد الراء.[4]

توجيهها: وجه بالمال أو الوظيفة المالية، ونقل النيسابوري معنى لزوم الأداء. وفي المصادر أيضًا قول باتحاد اللفظين؛ فلا يلزم التفريق في كل استعمال.[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**فهل نجعل لك خراجًا**﴾ جعلًا ومن قرأ ﴿**خرجًا**﴾ بغير ألف أي فهل نعطي لك أجرًا قال أبو عمرو بن العلاء: الخرج: ما تبرعت به والخراج: ما لزمك أداؤه».[6]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص432 إلى 433؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص141 إلى 142.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص231.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

جمع النص تفسير اللفظين بالأجر والجعل، ثم نقل فرقًا بين التبرع واللزوم. وبذلك لا يلغي اشتراكهما في المال المعروض، لكنه يضيف احتمال اختلاف جهة الالتزام. وهو فرق لغوي منقول، فلا ينسب إلى كل استعمال للكلمتين دون قيد.[1]

يعرض الواحدي في توجيه «خرجًا/خراجًا» اشتراك اللفظين في العوض، وينقل أقوالًا في التفريق بينهما. وهذه الموازنة تمنع تحويل الفرق الذي نقله النيسابوري بين التبرع واللزوم إلى قاعدة تفسيرية لازمة لكل موضع.[2]

والارتباط بالسياق أوضح في رد ذي القرنين عرض المال بقوله «ما مكني فيه ربي خير» ثم طلب المعونة. فاختلاف اللفظ يوسع كيفية عرض العوض، أما امتناعه عن أخذه وتوجيه القوم إلى العمل فمعنى تثبته الآية التالية في الوجهين.[3]

وبناء على ذلك، يقدم السياق قدرًا مشتركًا محكمًا قبل التفريع المعجمي: القوم يعرضون عوضًا عن الحماية، وذو القرنين يحول طلبهم إلى مشاركة في إقامة الردم. فإن أخذ بالتفريق المنقول تنوعت صفة العوض بين البذل المتطوع به والالتزام بأدائه، وإن أخذ باتحاد اللغتين بقيت دلالة العرض واحدة. فالموازنة لا تنتهي إلى تعليق فهم القصة على قول لغوي مختلف فيه، بل إلى تعيين ما يثبت في الوجهين، ثم بيان الزيادة التي يتيحها التفريق على وجه الاحتمال المنسوب إلى قائله.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

على التفريق الذي نقله المؤلف، تتنوع صفة المال المعروض بين تبرع يبذله القوم والتزام يجعلونه مقابل إقامة السد. ويبقى أصل طلب الحماية وعرض العوض واحدًا. أما من جعلهما لغتين فلا يثبت عنده هذا الفرق؛ ولا يستخرج من القراءة وحدها مقدار مال أو نظام ضريبي لم يذكره سياق الآية.[5]

---

[1] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145.

[2] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص144 إلى 145.

ISSN : 2410-1818

«المسألة الخامسة عشرة :توجيه القراءات في »بين الصدفين

قال تعالى: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: 96].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «الصَّدَفَيْنِ»، قرأ بها نافع، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر، بفتح الصاد والدال.[1]

توجيهها: الصدف جانب الجبل؛ وتوجه الأوجه الثلاثة على أنها لغات في الاسم نفسه.[2]

القراءة الثانية: «الصُّدُفَيْنِ»، قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، بضم الصاد والدال.[3]

توجيهها: لغة أخرى في جانبي الجبلين؛ فلا يستفاد من الضم تعيين طرفين آخرين.[4]

القراءة الثالثة: «الصُّدْفَيْنِ»، قرأ بها شعبة عن عاصم، بضم الصاد وإسكان الدال.[5]

توجيهها: الإسكان تخفيف في اللغة المضمومة؛ والمعنى المكاني ثابت في الأوجه الثلاثة.[6]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**السدين**﴾ قال أبو عمرو بن العلاء: بين الجبلين، وما كان من فعل المخلوقين فهو سد بفتح السين وما كان من فعل الله فهو سد بضم السين وكذلك قال في الصدفين، والصدفين، قد قرئ بهما جميعًا».[7]

وفي تفسير الآية 96 قال النيسابوري: «﴿**حتى إذا ساوى**﴾ حاذى ﴿**بين الصدفين**﴾ يعني طرفي الجبل».[8]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

[2] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص434 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص149 إلى 150.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

[4] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص434 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص149 إلى 150.

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

[6] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص434 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص149 إلى 150. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص311.

[7] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726. ورد ذكر «الصدفين» تعقيبًا على «السدين» دون ضبط فارق بين اللفظين في المطبوع.

[8] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727، حاشية 2: «كذا في الأصل، والصواب طرفي الجبلين»؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

ذكر المؤلف الخلاف بصيغة «قد قرئ بهما» في تعقيبه السابق، ثم فسر الصدفين بطرفي الجبل في موضع البناء. ولم يفصل هنا توجيه الأوجه الثلاثة ولا يعين قائليها، فلا ينسب إليه استيفاؤها؛ وتحريرها من النشر إضافة توثيقية للدراسة. ويذكر الواحدي في الأوجه الثلاثة أنها لغات في الكلمة، ويفسر السياق بوضع زبر الحديد بين جانبي الجبلين حتى ساوى بينهما.[1]

ويفسر لسان العرب الصدف بجانب الجبل، ويصل تسمية الصدفين بتحاذي الجانبين وتلاقيهما. ويؤيد هذا الأصل المعجمي وحدة المشار إليه مع اختلاف اللغات في ضبط اللفظ؛ فالموازنة لا تضيف جبلين آخرين أو هيئة بناء مختلفة، وإنما تضبط معنى الاسمين وحدود موضع البناء. كما تؤيد تفسير عبارة النيسابوري «طرفي الجبل» في ضوء هذا السياق.[2]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يفسر «الصدفين» الحدين المكانيين اللذين بلغ البناء محاذاتهما، فيوضح انتظام زبر الحديد وسد الفجوة بين جانبي الجبلين. وأوجه الفتح والضم والإسكان، على تخريجها لغات، تؤدي هذا المعنى نفسه؛ فلا تضيف طرفًا جديدًا أو مادة بناء أخرى. وإلحاق المؤلف اللفظ بالسدين لا يثبت وحده فرقًا في منشأ الطرفين بحسب كل حركة.[3]

[1] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص149 إلى 150؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص311، عند «حتى إذا ساوى بين الصدفين».

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «صدف»، ج9، ص187 إلى 188.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص726 إلى 727؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص434 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص149 إلى 150.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني :توجيه القراءات التي لم يصرح بها النيسابوري

يراد بالموضع التكميلي نص يرتبط بأحد الأوجه في مصادر القراءة، دون تصريح المؤلف بالمقابلة القرائية. فلا يساوى بالموضع الصريح في وصف منهجه، لكنه يبين صلة تفسيره بالوجه الذي شرحه. وتدرس هنا أربعة مواضع من هذا النوع متصلة بالمتواتر، ثم موضع تفسير يوافق وجهًا خارج العشر، مع التصريح باختلاف درجته.[1]

«المسألة الأولى :توجيه القراءات في »جزاء الحسنى

قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ [الكهف: 88].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «جَزَاءً الحُسْنَى»، قرأ بها حفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر، بنصب «جزاءً» وتنوينه.[2]

توجيهها: وجه النصب بالمصدر، أو بالمصدر الواقع موقع الحال؛ فالحسنى هي المثوبة التي تكون جزاء.[3]

القراءة الثانية: «جَزَاءُ الحُسْنَى»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر، برفع «جزاء» وإضافته إلى «الحسنى».[4]

توجيهها: يحتمل جزاء الأعمال الحسنة، أو جزاء المثوبة الحسنى على التفصيل الذي ذكره ابن زنجلة؛ ويحدد التفسير المختار جهة الإضافة.[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿وأما من آمن﴾ بالله ﴿وعمل صالحًا فله جزاء الحسنى﴾ فيه تقديم وتأخير ومجازه فله الحسنى جزاء يعني فله الجنة جزاء، وجزاء: نصب على المصدر».[6]

---

[1] ينظر للنماذج التطبيقية: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص724، 727 إلى 728، 730؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315 إلى 316. وتصنيف المواضع بحسب التصريح إجراء اتبعته الدراسة.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص135 إلى 136. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص309. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص230.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص135 إلى 136. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص230.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص724.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يعد هذا موضعًا تكميليًا؛ لأن المؤلف لم يقل «قرئ» هنا، وإنما وجه النصب الذي يوافق أحد الأوجه المتواترة. فالنصب يبين الجزاء بالمصدر، والرفع والإضافة يربطان الجزاء بالحسنى.[1]

ونقل الواحدي عن الزجاج: «﴿جَزَاءً﴾ مصدر منصوب في موضع الحال».[2]

يفتح هذا تخريجاً آخر للنصب إلى جانب ما ذكره النيسابوري من المصدر. ويتفق التخريجان في صلة الحسنى بالجزاء، مع اختلاف الوظيفة النحوية. ويحافظ التحليل على الفرق بين الجنة، وهي تفسير المؤلف للحسنى، وبين حسنات العمل التي يذكرها غيره في توجيه الإضافة.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

على توجيه النيسابوري للنصب، تكون الحسنى ـ وهي الجنة عنده ـ جزاء المؤمن العامل. وفي الرفع والإضافة يتجه التركيب إلى جزاء العمل الحسن أو إلى المثوبة الحسنى، بحسب تفسير المضاف إليه. فالأثر بيان جهة ارتباط العمل بالمثوبة وطريقة إسناد الجزاء، مع ثبات شرط الإيمان والعمل الصالح؛ ولا ينسب توجيه الرفع إلى المؤلف لأنه لم ينص عليه.[4]

«المسألة الثانية :توجيه القراءات في »آتوني

قال تعالى: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: 96].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «آتُونِي»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر في الكلمتين؛ وشعبة من طريق شعيب الصريفيني عن يحيى في الكلمتين؛ وحمزة في الأولى، بقطع الهمزة ومدها.[5]

---

[1] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص135 إلى 136.

[2] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص136، ناقلًا عن الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص309.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص724؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص135 إلى 136، ناقلًا عن الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص309؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص135 إلى 136.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص724؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص135 إلى 136. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص309.

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315 إلى 316.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: من الإيتاء، أي الإعطاء؛ والطلب هنا مناولة مادة البناء، وليس لازمًا أن يكون استدعاء تمليك مال القوم.[1]

القراءة الثانية: «ائْتُونِي»، قرأ بها شعبة من طريق ابن حمدون عن يحيى، ومن طريق العليمي، في الكلمتين؛ وحمزة في الثانية، بإسقاط همزة الوصل وصلًا وإسكان الهمزة الأصلية، من الإتيان؛ ويُبتدأ بكسر همزة الوصل وإبدال الهمزة الأصلية ياءً.[2]

توجيهها: من المجيء؛ وفي الموضع الأول يوجه على الإتيان بزبر الحديد بتقدير الباء، وفي الثاني على الحضور للمعاونة. وهذا تفصيل طرق، فلا يطلق لشعبة وجه واحد في الموضعين.[3]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**آتوني**﴾ أعطوني ﴿**زبر الحديد**﴾ قطع الحديد، فأتوه بها فبناه ﴿**حتى إذا ساوى**﴾ حاذى ﴿**بين الصدفين**﴾ يعني طرفي الجبل. ﴿**قال**﴾ ذو القرنين لهم: ﴿**انفخوا حتى إذا جعله نارًا**﴾ يعني إذا جعل الحديد كالنار فذهب بعضه في بعض، ﴿**قال**﴾ ﴿**آتوني**﴾ أعطوني ﴿**أفرغ عليه قطرًا**﴾ يعني أصب عليه نحاسًا ذائبًا، والقطر: النحاس الذائب».[4]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يفسر النيسابوري «آتوني» بالإعطاء في الموضعين، فيتجه شرحه إلى توفير مادة البناء ومناولتها. ويعد هذا الموضع تكميليًا؛ لأنه شرح أحد الوجهين دون عرض الخلاف.[5]

قال الواحدي: «لم يرد فأتوني استدعاء تمليك عين، ولكن تمليك المناولة بالأنفس».[6]

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص147 إلى 152. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص232.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315 إلى 316.

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص147 إلى 152. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص232.

[4] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727. وورد في المتن «طرفي الجبل»، ونبه المحقق في ص727، حاشية 2، إلى أن الصواب «طرفي الجبلين».

[5] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص147 إلى 152.

[6] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص147.

ISSN : 2410-1818

يربط هذا التوجيه الطلب بقوله «فأعينوني بقوة»، وبرد عرض الخراج في الآية السابقة. فالسياق يعين على فهم الإعطاء بوصفه مشاركة في العمل وتوفيرًا لمادته، دون بناء فرق قاطع بين مطالبة بالمال ومطالبة بالجسد من الصيغة وحدها.[1]

قال الزجاج: «المعنى: أعطوني قطرًا؛ وهو النحاس».[2]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يفيد وجه الإيتاء طلب مناولة مادة البناء، ويفيد وجه الإتيان المجيء بها أو الحضور للمعاونة بحسب الموضع والتخريج. فيبرز اختلاف الفعل جهتين لمشاركة القوم في العمل، مع ثبات مادته. وقد فسر النيسابوري الإعطاء في الموضعين؛ أما مقابلة الإعطاء بالإتيان فمن مصادر القراءة والتوجيه، ولا تجعل الصيغة وحدها دليلًا على استدعاء تمليك أموال القوم.[3]

«المسألة الثالثة :توجيه القراءات في »فما اسطاعوا

قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: 97].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «فَمَا اسْطَاعُوا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بتخفيف الطاء.[4]

توجيهها: حذفت التاء من «استطاعوا» تخفيفًا؛ ونفي القدرة على علو السد ثابت.[5]

القراءة الثانية: «فَمَا اسْطَّاعُوا»، قرأ بها حمزة، بتشديد الطاء.[6]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص147 إلى 148؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص311 إلى 312.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص311 إلى 312.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص433 إلى 435؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص147 إلى 152.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

[5] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص435؛ ابن الجزري، النشر، ج2، ص316. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص232.

[6] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: أدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجيهما. وفي الموضع الثاني «وما استطاعوا له نقبًا» تظهر التاء عند العشرة؛ ويختلف محل الخلاف في اللفظ الأول عن المقابلة بين فعلي الآية.[1]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**فما اسطاعوا أن يظهروه**﴾ أي لم يقدروا أن يعلوه ﴿**وما استطاعوا له نقبًا**﴾ يعني لم يقدروا أن ينقبوه. وتقول العرب: استطعت استطيع، واسطعت اسطيع. ونظيره: كِتُّ وكُتُّ».[2]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يرجع شرح النيسابوري الفعلين إلى عدم القدرة، ثم يميز متعلق كل منهما: علو السد ونقبه. وهذه المقابلة بين نوعي المحاولة ثابتة في الآية، ولا تنشأ من اختلاف القراءة في طاء «اسطاعوا». أما اختلاف التشديد والتخفيف فهو طريقان في أداء بنية الاستطاعة: الإدغام أو الحذف؛ ولا يثبت منه اختلاف في مقدار عجزهم أو في قوة السد.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

التخفيف بالحذف والتشديد بالإدغام وجهان في أداء بنية الاستطاعة؛ ولا يتغير بهما نفي القدرة على علو السد. وأما نفي نقبه فمن الجملة الثانية، وهو ثابت عند العشرة. فالنتيجة وحدة مدلول الخلاف القرائي، مع اختلاف الفعلين في متعلق العجز؛ ولم ينص المؤلف على دلالة بلاغية خاصة لحذف التاء أو إدغامها.[4]

«المسألة الرابعة :توجيه القراءات في »دكًا ودكاء

قال تعالى: ﴿**قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا**﴾ [الكهف: 98].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «دَكًّا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، بالتنوين من غير مد ولا همز.[5]

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص435؛ ابن الجزري، النشر، ج2، ص316. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص232.

[2] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727. وردت «واسطعت اسطيع» في المطبوع، وهي من لغات «استطاع».

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص316.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص727؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص435؛ ابن الجزري، النشر، ج2، ص316.

[5] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373، عند «دكاء».

ISSN : 2410-1818

توجيهها: مصدر، أي دكه دكًا، أو جعله ذا دك؛ فيبرز حدث إزالة ارتفاع البناء.[1]

القراءة الثانية: «دَكَّاءَ»، قرأ بها عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، بالمد والهمز من غير تنوين.[2]

توجيهها: صفة على تقدير أرض دكاء، أي مستوية لا ارتفاع لها؛ فتبرز الهيئة الناتجة عن زوال ارتفاع السد.[3]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿قال﴾ ذو القرنين: ﴿هذا﴾ السد والبناء ﴿رحمة من ربي فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء﴾».[4]

وقال في موضع سابق من عرض قصة ذي القرنين: «﴿قال﴾ لهم ذو القرنين: هذا السد والبناء بينكم وبينهم ﴿هذا رحمة من ربي فإذا جاء وعد ربي﴾ وقت خروجهم ﴿جعله دكًا﴾ أي كسرًا ﴿وكان وعد ربي حقًا﴾ يخرجهم كائنًا».[5]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

ورد في الموضع الأول لفظ «دكاء»، وورد في الموضع الثاني تفسير «دكًا» بالكسر. وليس في هذا الموضع تصريح بالمقابلة؛ لذلك يدرج في التكميل، مع الاستعانة بمصدر القراءات لتعيين الخلاف.[6]

قال الواحدي: «أي: دَكَّه دَكًا، ويجوز أن يكون المعنى: جعله ذا دك».[7]

ويشرح الواحدي المد على تقدير تشبيه البناء بما لا ارتفاع له. وتتكامل صورة الفعل الذي يسوي البناء مع صورة زوال ارتفاعه، لكن النصين في الكفاية لا يصرحان بجمع هذين التخريجين؛ فالفرق مستفاد من الموازنة، والمنصوص عنده تفسير الدك بالكسر.[8]

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص435 إلى 436؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص158 إلى 159. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص163.

[2] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373، عند «دكاء».

[3] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص435 إلى 436؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص158 إلى 159. وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص163.

[4] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص728.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص709.

[6] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص158 إلى 159.

[7] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص159.

[8] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص728؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص159؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص163، عند الأعراف:143، وص233، عند الكهف:98؛ النحاس، إعراب القرآن، تفسير الكهف:98.

ISSN : 2410-1818

ويشرح ابن خالويه في نظير الأعراف المصدر «دكًا» بإضمار فعله أو بإقامته مقام الوصف، ويشرح «دكاء» بتقدير أرض مستوية، ثم يحيل في موضع الكهف إلى ذلك التوجيه. ويوافق النحاس تخريج المد على معنى بقعة أو أرض دكاء. وتثبت هذه الموازنة أصل المقابلة بين فعل الدك والهيئة الناتجة عنه، من غير إلحاق هذا التفصيل بالنيسابوري الذي اقتصر هنا على تفسير الكسر.[1]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يبرز «دكًا» الحدث الذي يزيل ارتفاع السد، وتبرز «دكاء» الهيئة التي يصير إليها بعد زواله. فتجمع الموازنة سبب التغير وصورته الناتجة في تفسير حلول الوعد، مع اتفاق الوجهين على عدم دوام البناء. وهذه المقابلة من مصادر التوجيه، بينما اقتصر نص الكفاية على تفسير الكسر دون عرض صريح للخلاف.[2]

«المسألة الخامسة :توجيه القراءات في »أفحسب الذين كفروا

قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾ [الكهف: 102].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «أَفَحَسِبَ»، قرأ بها القراء العشرة، بكسر السين وفتح الباء.[3]

توجيهها: فعل حسبان في استفهام إنكاري؛ وينصب مفعولين يسد المصدر المؤول مسدهما على التخريج المذكور في الإتحاف.[4]

القراءة الثانية: «أَفَحَسْبُ»، قرأ بها ابن محيصن (ت123هـ)، خارج القراءات العشر، بسكون السين وضم الباء.[5]

توجيهها: «حسب» اسم بمعنى الكفاية، والمصدر المؤول خبره؛ فينصرف الإنكار إلى اكتفائهم باتخاذ الأولياء. وموافقة تفسير النيسابوري هذا المعنى لا تثبت روايته للوجه.[6]

---

[1] ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص163، عند الأعراف:143، وص233، عند الكهف:98؛ النحاس، إعراب القرآن، تفسير الكهف:98.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص709، 728؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص435 إلى 436؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص158 إلى 159.

[3] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373، عند «أفحسب»؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص436.

[4] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص436؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373.

[5] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص34 إلى 35.

[6] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص34 إلى 35؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «قال علي بن أبي طالب: ﴿**أفحسب الذين كفروا**﴾ أي كفاهم. ﴿**أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء**﴾ يعني أربابًا ﴿**إنا أعتدنا**﴾ خلقنا وهيأنا ﴿**جهنم للكافرين نزلًا**﴾».[1]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

عبارة المؤلف تفسير منسوب إلى علي، وليست تصريحًا بإسناد قراءة أو ضبطها. وهي توافق معنى الكفاية المعروف في الوجه الخارج عن العشر؛ لذلك يحافظ على موقعها التكميلي، ولا تحول إلى شاهد صريح على رواية ذلك الوجه عن علي.[2]

قال ابن جني (ت392هـ): «إلا أن حسب ساكنة السين أذهب في الذم لهم».[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

توجه القراءة المتواترة الإنكار إلى فساد حسبان الكافرين، ويوجه الوجه الخارج عن العشر الإنكار إلى اكتفائهم باتخاذ عباد الله أولياء. فالفرق انتقال من فعل الحسبان إلى اسم الكفاية، مع اجتماع الوجهين في ذم هذا الاتخاذ. وتوافق عبارة النيسابوري معنى الكفاية، لكنها لا تتضمن ضبط قراءة أو إسنادها؛ فلا يدرج الموضع شاهدًا صريحًا على رواية هذا الوجه.[4]

---

[1] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص730.

[2] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373، عند «أفحسب» في قراءة ابن محيصن.

[3] ابن جني، المحتسب، ج2، ص34 إلى 35.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص730؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص436؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص373.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: القراءات الخارجة عن العشر وتوجيهها عند النيسابوري

يستكمل هذا المبحث المادة المحصورة مع إبقائها خارج نتائج المتواتر. والمقصود توثيق ما حكاه النيسابوري وشرح مسلكه فيه، لا الحكم بصحة جميع أسانيده. ويفرق بين اتفاق اللفظ في مصدر آخر وبين اتفاق الرواية والعزو؛ وقد يتفق أصل التوجيه مع اختلاف الضبط أو القارئ. ولا تحول العبارة المشكلة إلى وجه مضبوط لمجرد ورود وجه قريب في المحتسب. [1]

«المسألة الأولى : توجيه القراءات في »ونقلبهم

قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: 18].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «وَنُقَلِّبُهُمْ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بضم النون وفتح القاف وكسر اللام المشددة.[2]

توجيهها: الفعل مسند إلى الله تعالى؛ والمعنى تقليب أصحاب الكهف إلى الجانبين.[3]

القراءة المحكية خارج العشر: نقل التقليب بالتخفيف عن الحسن. وصفه متن الكفاية بفتح النون وتخفيف اللام، مع اختلاف المتن وحاشية المحقق في حرف المضارعة؛ ومن ثم لا تعيّن الدراسة صيغة هذا النقل مع اختلاف وصفها في المتن والحاشية.[4]

توجيهها: يجعل النيسابوري التخفيف والتشديد لغتين، ويستشهد بلفظ «تقلبون». وفي المحتسب وجه عن الحسن هو «وتقلبهم» مصدر منصوب، فهو يختلف عن صيغة الفعل المذكور هنا. وتذكر حاشية المحقق التاء، بينما يذكر المتن النون؛ ويختلف بذلك الضبط الوارد في المتن عن المذكور في الحاشية.[5]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 661، 673؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص26 إلى 28؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316.

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 660؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص26، مع اختلاف صورة اللفظ بين النقلين.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 660؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص26، مع اختلاف صورة اللفظ بين النقلين.

[5] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص26، في «وتقلبهم» المصدر المنصوب. واللفظ المروي فيه ليس هو الضبط الفعلي الموصوف في متن الكفاية؛ فلا يسوى النقلان. وينظر: الكفاية، ص659، حاشية المحقق الرابعة.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «قال الله: ﴿**ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال**﴾ قرأ الحسن: ونقلبهم ونقلبهم بفتح النون وتخفيف اللام نظيره: ﴿**ثم إليه تقلبون**﴾ والتخفيف والتشديد هما لغتان».[1]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

في الكفاية وصف فعلي للتقليب بالتخفيف، بينما يذكر المحتسب «وتقلبهم» مصدرًا منصوبًا؛ ويختلف متن الكفاية وحاشية المحقق في حرف المضارعة. لذلك لا يصح حمل النقلين على إعراب واحد أو نسبة توجيه المصدر إلى نص يصف فعلًا مع بقاء الاختلاف بين وصفه في المتن والحاشية.[2]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

الثابت من عبارته اتحاد أصل معنى التقليب. ولا يصح بناء تحليل مستقل لفاعل الفعل أو لإعرابه قبل تحرير روايته.[3]

«المسألة الثانية :توجيه القراءات في »وكلبهم

قال تعالى: ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا**﴾ [الكهف: 18].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «وَكَلْبُهُمْ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بغير ألف بعد الكاف.[4]

توجيهها: اسم الحيوان المصاحب لأصحاب الكهف.[5]

القراءة الثانية، خارج العشر: «وَكَالِبُهُمْ». حكاه النيسابوري عن جعفر بن محمد الصادق (ت148هـ)، وفسره بصاحب الكلب؛ وهو خارج العشر.[6]

---

[1] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 660. تذكر حاشية المحقق التاء في الوجه المحكي، بينما يذكر المتن النون؛ وينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص26، في المصدر المنصوب «وتقلبهم».

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 660.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 660.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص661، في حكاية القراءة وعزوها إلى جعفر بن محمد.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص661، في حكاية القراءة وعزوها إلى جعفر بن محمد.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: فسر المؤلف كالبهم بصاحب الكلب، فانتقل المرجع من الحيوان إلى صاحبه. والفرق هنا معجمي ظاهر، لا مجرد تغيير حركة.[1]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «وقرأ جعفر بن محمد الصادق وكالبهم باسط ذراعيه يعني صاحب الكلب وهو الراعي».[2]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

ويوافق نقل القرطبي (ت671هـ) حكاية الوجه عن جعفر بن محمد الصادق وتفسيره بصاحب الكلب؛ وبذلك يتصل توجيه النيسابوري بنقل تفسيري مستقل، مع بقاء الوجه خارج القراءات العشر.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يدخل الراعي في الصورة القصصية على هذا النقل؛ لكنه لا يستبدل بمدلول «كلبهم» في القراءات المتواترة، ولا يدرج ضمن نتائج المبحث الأساسي.[4]

«المسألة الثالثة :توجيه القراءات في »أغفلنا قلبه

قال تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا﴾ [الكهف: 28].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بسكون اللام ونصب «قلبه».[5]

توجيهها: الفعل مسند إلى ضمير المتكلم للتعظيم، والقلب مفعول به.[6]

---

[1] ينظر: الكفاية، ص661.

[2] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص661.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص373، تفسير الكهف:18، عند «وكلبهم».

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص661؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص373، تفسير الكهف:18، عند «وكلبهم».

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص28، والوجه عنده عن عمرو بن فائد.

ISSN : 2410-1818

القراءة الثانية، خارج العشر: «أَغْفَلْنَا قَلْبُهُ». حكاه النيسابوري عن يحيى بن يعمر بفتح اللام ورفع الباء. وعند ابن جني عن عمرو بن فائد؛ فيثبت اختلاف العزو ولا يسوى النقلان.[1]

توجيهها: يتحول القلب في هذا النقل إلى فاعل، ويصير المعنى ترك الذكر والأمر من جهته. والنيسابوري لا يكتفي بالنقل، بل يصرح بتبعيده.[2]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «وقرأ يحيى بن يعمر: ﴿**ولا تطع من أغفلنا قلبه**﴾ بفتح اللام وضم الباء جعل الفعل للقلب يريد ولا تطع من نسينا وترك أمرنا وهو بعيد».[3]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يتفق النقلان في رفع «قلبه» وإسناد الفعل إليه، ويختلفان في نسبة الوجه: يحيى بن يعمر في الكفاية، وعمرو بن فائد في المحتسب. فالموازنة تحقق البنية اللغوية، لكنها لا تثبت اتحاد طريق الرواية؛ ويظل تصريح النيسابوري بتبعيد الوجه أساس الحكم على موقفه منه.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يفترق الإسناد عن الوجه المتواتر، لكن المؤلف لم يعتمده في تفسير الآية؛ فتظهر المسألة حدود قبوله للتوجيه، ولا تجعل شاهدًا على ترجيح وجه شاذ.[5]

«المسألة الرابعة :توجيه القراءات في »ولا تعد عيناك

قال تعالى: ﴿**وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا**﴾ [الكهف: 28].

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص28، والوجه عنده عن عمرو بن فائد.

[2] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص28، في الوجه المرفوع «قلبه» عن عمرو بن فائد؛ ويختلف عزوه عن يحيى بن يعمر في الكفاية، ص673.

[3] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673.

ISSN : 2410-1818

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بفتح التاء وسكون العين وتخفيف الدال، ورفع «عيناك».[1]

توجيهها: العينان فاعل، والمراد النهي عن تجاوز أهل الإيمان إلى أهل زينة الدنيا.[2]

القراءة الثانية، خارج العشر: «وَلَا تُعَدِّ عَيْنَيْكَ». حكاه النيسابوري عن الأعمش (ت148هـ) بضم التاء وتشديد الدال؛ وهو وجه خارج العشر. وتوافق صيغة «عينيك» إعراب المفعول به في المصدر المقارن.[3]

توجيهها: رد النيسابوري الفعل إلى التعدية. وبذلك يتجه النهي إلى حمل النظر على التجاوز، بدل الاقتصار على حركة العينين في صيغة الفعل الآخر.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «وقرأ الأعمش ﴿**ولا تعد عيناك عنهم**﴾ بتشديد الدال وضم التاء فعلان متعديان».[5]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

ونقل الألوسي (ت1270هـ) الوجه المشدد عن الحسن وعيسى والأعمش بنصب «عينيك»، وذكر الخلاف في تفسير التضعيف بالتعدية. ويوافق نصب «عينيك» تعدية الفعل، بخلاف لفظ «عيناك» الوارد في الكفاية.[6]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673، في وجه التشديد عن الأعمش؛ والمحتسب، ج2، ص27 إلى 28، في الوجه المخفف عن الحسن.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673، في وجه التشديد عن الأعمش؛ والمحتسب، ج2، ص27 إلى 28، في الوجه المخفف عن الحسن.

[4] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص27 إلى 28، في التعدية في الوجه المخفف عن الحسن، وهو غير وجه التشديد عن الأعمش في الكفاية، ص673؛ فالإحالة للموازنة اللغوية لا لاتحاد الرواية.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673. كذا في المطبوع: «فعلان متعديان».

[6] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج8، ص251، تفسير الكهف:28، عند «ولا تعد عيناك».

ISSN : 2410-1818

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

الجامع منع تجاوز أهل الإيمان طلبًا لزينة الدنيا. والوجه الشاذ يشرح احتمال التعدية لغويًا، ولا يزاد به حكم مستقل على المبحث المتواتر.[1]

«المسألة الخامسة :توجيه القراءات في »تذروه الرياح

قال تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: 45].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «تَذْرُوهُ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر في الفعل، بضم الراء وواو بعدها؛ وخلاف «الريح/الرياح» مسألة أخرى.[2]

توجيهها: من ذرا؛ وهو تفريق الهشيم وإذهابه.[3]

القراءة الثانية، خارج العشر: «تُذْرِيهِ». حكاه النيسابوري عن طلحة بن مصرف (ت112هـ). ونقل القرطبي عن طلحة «تذريه الريح»، فيتفق الفعل مع اختلاف صيغة اسم الريح عن لفظ الكفاية.[4]

توجيهها: جمع المؤلف بين لفظي «تذروه» و«تذريه» وصرح باتحاد معناهما، ثم نقل المعنى إلى المثل المضروب للحياة الدنيا.[5]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**تذروه الريح**﴾ قال ابن عباس: تذريه الرياح. قال ابن كيسان: تجيء به الرياح وتذهب. قال الأخفش: تدفعه الرياح. وقرأ طلحة ابن مصرف تذريه الرياح. وكلاهما واحد فكما أن الزرع يصير يابسًا لا بقاء له فكذلك الحياة الدنيا تصير فانية لا بقاء لها».[6]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673؛ الألوسي، روح المعاني، ج8، ص251، تفسير الكهف:28، عند «ولا تعد عيناك».

[2] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681 إلى 682، في رواية «تذريه» عن طلحة بن مصرف.

[4] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681 إلى 682.

[5] ينظر: الكفاية، ص681 إلى 682، تفسير «تذروه» و«تذريه» والتصريح بوحدة المعنى.

[6] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681 إلى 682.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

نقل القرطبي الفعل عن طلحة بن مصرف، وشرح تصريف «ذرا» و«أذرى»، وجعل المعاني متقاربة. وتبقى نسبة «الريح/الرياح» مستقلة عن اتفاق المصدرين في أصل الفعل.[1]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يبقى معنى التفرق والزوال واحدًا. والأثر في شرح صورة المثل وإيضاح فنائها، وليس إنشاء صورة أخرى تختص بالوجه الشاذ.[2]

«المسألة السادسة :توجيه القراءات في »مواقعوها وملاقوها

قال تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: 53].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «مُوَاقِعُوهَا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بواو بعد الميم وألف بعد الواو.[3]

توجيهها: اسم فاعل من المواقعة؛ ويفسره النيسابوري بدخول النار.[4]

القراءة الثانية، خارج العشر: «مُلَاقُوهَا». حكاه النيسابوري عن الأعمش، وفسر اللقاء بالجمع؛ وهو خارج العشر.[5]

توجيهها: فسر المواقع بالدخول، واللقاء بالجمع. فتختلف صورة التعبير عن الصلة بالنار مع اتفاق السياق على تحقق المواجهة وانعدام المهرب.[6]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**ورأى المجرمون**﴾ الكافرون ﴿**النار فظنوا**﴾ فعلموا وأيقنوا ﴿**أنهم مواقعوها**﴾ داخلوها، يعني النار، قال بعضهم: نازلوها وواقعون فيها. وقرأ الأعمش: فظنوا أنهم ملاقوها يعني

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص413، تفسير الكهف:45، عند «تذروه الرياح».
[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681 إلى 682؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص413، تفسير الكهف:45، عند «تذروه الرياح».
[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.
[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص687، في رواية «ملاقوها» عن الأعمش.
[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص687، في رواية «ملاقوها» عن الأعمش.
[6] ينظر: الكفاية، ص687، في الموقع واللقاء وتفسيرهما.

ISSN : 2410-1818

مجتمعين فيها واللقاء الجمع. ﴿ولم يجدوا عنها﴾ عن النار ﴿مصرفًا﴾ مهربًا، وقيل: ﴿لم يجدوا عنها مصرفًا﴾ انصرافًا إلى الجنة؛ وقيل: لم يقدروا عليها على صرف أنفسهم عنها أو على صرفها عن أنفسهم».[1]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

ذكر أبو حيان (ت745هـ) «ملاقوها» عن الأعمش وابن غزوان عن طلحة، وأشار إلى وقوعها في مصحف عبد الله، ورجح عدها تفسيرًا لمخالفة رسم المصحف. وهذه الموازنة تبين أن حكاية اللفظ لا تعني اعتماده قراءة متواترة.[2]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يؤكد الوجه المنقول حتمية اللقاء، بينما المتواتر يصرح بالمواقعة. ولا يجعل تفسير اللقاء تخفيفًا للعذاب أو نفيًا للدخول.[3]

«المسألة السابعة :توجيه القراءات في »يضيفوهما

قال تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «يُضَيِّفُوهُمَا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بتشديد الياء.[4]

توجيهها: من «ضيّف»، أي أنزله ضيفًا.[5]

القراءة الثانية، خارج العشر: «يُضِيفُوهُمَا». حكاه النيسابوري عن أبي رجاء العطاردي (ت105هـ)، بالتخفيف من «أضاف يضيف». والإتحاف يروي التخفيف عن ابن محيصن والمطوعي؛ فلا يجعل ذلك توثيقًا لاتحاد العزو.[6]

---

[1] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص687.

[2] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص131، تفسير الكهف:53.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص687؛ أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص131، تفسير الكهف:53.

[4] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص696؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص370.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص696؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص370.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: قابل المؤلف بين أضاف وضيف، وردهما إلى إنزال الضيف. فالتوجيه صرفي يستند إلى الاستعمال العربي.[1]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «وتقول العرب: أضفت فلانًا: أنزلته وضيفته إذا أنزلته منزلة الضيف وقرأ أبو رجاء العطاردي ﴿**يضيفوهما**﴾ مخففة من أضاف يضيف».[2]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

قال الواحدي: «والتضييف والإضافة فيه بمعنى واحد».[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يتحد معنى امتناع أهل القرية عن الضيافة. ولا يستنتج من اختلاف الصيغة تفاوت في نوع الاستضافة أو مقدار الطعام.[4]

«المسألة الثامنة :توجيه القراءات في »فراق بيني وبينك

قال تعالى: ﴿**قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا**﴾ [الكهف: 78].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «فِرَاقُ بَيْنِي»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، برفع «فراق» من غير تنوين وجر «بين» بالإضافة.[5]

توجيهها: المصدر مضاف إلى الظرف؛ والمراد انتهاء الصحبة.[6]

القراءة الثانية، خارج العشر: «فِرَاقٌ بَيْنِي». حكاه النيسابوري عن لاحق بن حميد بالتنوين ونصب «بين»؛ وخارج العشر.[7]

---

[1] ينظر: الكفاية، ص696؛ والدمياطي، الإتحاف، ص370، في نقل التخفيف خارج القراءات العشر.

[2] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص696.

[3] الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص102.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص696؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص102.

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697 إلى 698، في رواية التنوين عن لاحق بن حميد.

[7] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697 إلى 698، في رواية التنوين عن لاحق بن حميد.

ISSN : 2410-1818

توجيهها: يزول تركيب الإضافة في الوجه المنقول، ويتعلق الظرف بالفراق على وجه النصب. ويبين هذا التخريج ارتباط الظرف بمصدر الفراق، أو بما يقدر له من فعل.[1]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿قال﴾ له الخضر: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾ وقرأ لاحق بن حميد ﴿هذا فراق﴾ بالتنوين ﴿بيني وبينك﴾ بنصب النون ﴿سأنبئك﴾ سأخبرك ﴿بتأويل﴾ بتفسير ﴿ما لم تستطع عليه صبرًا﴾ ما لم تصبر عليه ﴿أما السفينة﴾ التي نقبتها ﴿فكانت لمساكين﴾ الآية».[2]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

وحكى الثعلبي التنوين عن لاحق بن حميد أيضًا؛ فيتفق العزو في المصدرين، ويتصل التوجيه بإعراب «بين» ظرفًا بعد المصدر المنون.[3]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يبقى انفصال الصحبة هو المعنى المقصود؛ واختلاف العامل يبين انتظام التركيب، دون تغيير سبب الفراق أو ما يتلوه من البيان.[4]

«المسألة التاسعة :توجيه القراءات في »فخشينا

قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ [الكهف: 80].

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «فَخَشِينَا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بالخاء والشين وياء بعدها ونون وألف.[5]

توجيهها: وجهه النيسابوري بالعلم، مع ورود أقوال أخرى في معنى الخشية عند المفسرين.[6]

---

[1] ينظر: الكفاية، ص697 إلى 698، نص التنوين والنصب.

[2] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697 إلى 698.

[3] ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، طبعة دار التفسير، ج17، ص225، تفسير الكهف:78.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص697 إلى 698؛ الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، طبعة دار التفسير، ج17، ص225، تفسير الكهف:78.

[5] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص699، في حكاية لفظ مصحف أبي.

ISSN : 2410-1818

القراءة الثانية، خارج العشر: «فَخَافَ رَبُّكَ». حكاه النيسابوري في مصحف أبيّ؛ وهو خارج العشر، وفسّر الخوف فيه بالعلم.[1]

توجيهها: فسر النيسابوري الخشية بالعلم، ثم فسر لفظ المصحف المنقول بالعلم كذلك. فهذا توجيه دلالي يراعي الإسناد ولا يحمل اللفظ على نقص العلم.[2]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**وأما الغلام**﴾ اسمه خشنود أي الذي قتلته ﴿**فكان أبواه مؤمنين فخشينا**﴾ قال ابن عباس: فعلمنا، وفي مصحف أبي فخاف ربك: أي علم ربك. ﴿**أن يرهقهما**﴾ أي يكلفهما ﴿**طغيانًا وكفرًا**﴾ أي بالطغيان والكفر ﴿**فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرًا منه**﴾ من الغلام ﴿**زكوة**﴾ يعني نماء في الأولاد ﴿**وأقرب رحمًا**﴾ يعني وأوصل للرحم؛».[3]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

وحكى الثعلبي لفظ مصحف أبيّ ووجهه بالعلم، ونقل عن قطرب معنى الكراهة في «فخشينا». فتظهر الموازنة اتفاقًا في تفسير النقل، مع تعدد الأقوال في شرح اللفظ المتواتر.[4]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يوجه النقل إلى العلم بما يفضي إليه حال الغلام، لكن لا يستبدل بالقراءة المتواترة ولا يعتمد لإحداث تعبير قرآني آخر في المتن الأساسي.[5]

«المسألة العاشرة :توجيه القراءات في »مطلع الشمس

قال تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَطۡلُعُ عَلَىٰ قَوۡمٖ لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا**﴾ [الكهف: 90].

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص699، في حكاية لفظ مصحف أبي.

[2] ينظر: الكفاية، ص699، تفسير الخشية والخوف بالعلم في هذا النقل.

[3] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص699.

[4] ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، طبعة دار التفسير، ج17، ص231 إلى 232، تفسير الكهف:80.

[5] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص699؛ الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، طبعة دار التفسير، ج17، ص231 إلى 232، تفسير الكهف:80.

ISSN : 2410-1818

أولًا: القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «مَطْلِعَ»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بكسر اللام.[1]

توجيهها: اسم لمكان الطلوع في السياق.[2]

القراءة الثانية، خارج العشر: «مَطْلَعَ». عن ابن محيصن والحسن بفتح اللام، خارج العشر؛ وفسر النيسابوري الفتح بطلوع الشمس.[3]

توجيهها: فرق النيسابوري بين موضع الطلوع وحدثه، فجعل الفتح مرادًا به الطلوع. وهذا بيان للوظيفة الاشتقاقية، لا وصف جغرافي مستقل.[4]

ثانيًا: نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «﴿**ثم أتبع سببًا**﴾ أخذ طريقًا وعلمًا ﴿**حتى إذا بلغ مطلع الشمس**﴾ يعني إذا بلغ حيث تطلع الشمس. ومن قرأ بفتح اللام أراد طلوع الشمس ﴿**وجدها**﴾ يعني وجد الشمس ﴿**تطلع على قوم لم نجعل لهم من دونها سترًا**﴾ أي نجعل بينهم وبين الشمس سترًا ولا جبلًا ولا شجرًا ولا غيرانًا وهم قوم عراة».[5]

ثالثًا: دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

فرق النيسابوري بين مكان الطلوع وبين حدثه، فوجه الكسر إلى المكان والفتح إلى الطلوع. ويثبت الإتحاف الفتح خارج العشر عن ابن محيصن والحسن؛ وبذلك يتصل شرح المؤلف بوجه معلوم النسبة دون إلحاقه بالمتواتر.[6]

رابعًا: الأثر التفسيري للقراءات

يتنوع النظر بين المكان والحدث، بينما بلوغ جهة المشرق ثابت في السياق. ويبقى هذا الوجه في المبحث الثالث لأنه خارج القراءات العشر.[7]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[2] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص372، في فتح اللام عن ابن محيصن والحسن.

[3] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص372، في فتح اللام عن ابن محيصن والحسن.

[4] ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص372، عند «مطلع»؛ وفيه التصريح بالفتح عن ابن محيصن والحسن.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص725.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص725.

[7] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص725.

ISSN : 2410-1818

«المسألة الحادية عشرة : توجيه القراءات في »مدداً ومداداً

قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: 109].

أولًا :القراءات الواردة وتوثيقها

القراءة الأولى: «مَدَدًا»، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر في الموضع الثاني، بدالين من غير ألف بينهما.[1]

توجيهها: المدد الزيادة والعون؛ وهو المفروض إمدادًا للبحر.[2]

القراءة الثانية، خارج العشر: «مِدَادًا». حكاه النيسابوري في مصحف أبيّ؛ وذكره ابن جني والإتحاف خارج العشر. والمداد ما يكتب به.[3]

توجيهها: فسر النيسابوري المدد بالزيادة والعون، ثم نقل لفظ المداد وشرح مرجع الهاء. فتتقارب الصورتان في فرض إمداد البحر بما يماثله.[4]

ثانيًا :نص الإمام النيسابوري

قال النيسابوري: «قال عكرمة: لنفد البحر قبل أن ينفد ثواب من تكلم بكلمات ربي يعني من قال: لا إله إلا الله. نظيره ﴿**وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا**﴾ يعني قول العبد لا إله إلا الله، ﴿**ولو جئنا بمثله مددًا**﴾ زيادة وعونًا بمثل البحر وفي مصحف [أبي] ﴿**ولو جئنا بمثله مدادًا**﴾ والهاء كناية عن البحر».[5]

ثالثًا :دراسة توجيه القراءات والموازنة بين الأقوال

يصرح المداد بأداة الكتابة، ويصرح المدد بالزيادة. والجامع عدم نفاد كلمات الله مع نفاد البحر، ولا ينسب الوجه المنقول إلى قراءة متواترة.[6]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316، فرش سورة الكهف؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، فرش سورة الكهف، ص364 إلى 374.

[2] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص35؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص374.

[3] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص35؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص374.

[4] ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص35؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص374؛ والواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص173 إلى 174.

[5] النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص733.

[6] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص733؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص35.

ISSN : 2410-1818

قال ابن جني: «مدادًا منصوب على التمييز».[1]

رابعًا :الأثر التفسيري للقراءات

ويبين التخريج موقع اللفظ الخارج عن العشر دون تغيير نفي نفاد كلمات الله. ويميز التحليل بين تفسير النيسابوري الخاص بثواب من تكلم بكلمات ربي، وبين الصورة العامة في الآية؛ فلا يحصر مدلول الكلمات في هذا التفسير المنقول وحده.[2]

نتائج دراسة القراءات الخارجة عن العشر

تكشف مادة المبحث الثالث عن تفاوت الصلة بين حكاية النيسابوري وبين المصادر المقارنة. فقد يتفق اللفظ مع اختلاف العزو، كما في بعض صيغ الآية 28، وقد يقترب المعنى مع اختلاف صورة الكلمة، كما في «وتقلبهم» المصدر المنصوب عند ابن جني والضبط الفعلي المحكي في الكفاية. فلا يحل اتفاق الدلالة محل تحقيق الرواية، ولا يجوز استعمال مصدر يروي وجهًا قريبًا لإزالة اختلاف قائم في النص من غير بيان. وهذا الضابط يحفظ قيمة المقارنة: فهي تكشف وجوه الاتفاق والتباين، وتبقي اختلاف الرواية ظاهرًا عند اختلاف المصادر.[3]

وفي توظيف هذه المادة للتفسير تفرق الدراسة بين الاستئناس اللغوي وإثبات القراءة المتواترة. فالوجه الخارج عن العشر قد يوضح احتمالًا في الاشتقاق أو في إسناد الفعل، لكنه لا يرفع بمجرد هذا البيان إلى رتبة الأوجه التي بني عليها المبحث الأول. كما أن ذكر اسم قارئ في المصدر لا يغني عن تعيين الوجه والموضع؛ فقد يتعدد النقل عن الاسم الواحد أو يختلف الضبط بين الكتب. ولذلك أثبتت إحالات نص الكفاية لكل مسألة، وأضيفت إحالة المصدر المقارن حين أمكن تحرير صلته، مع التصريح بعدم اتحاد النقل في المواضع التي ظهر فيها اختلاف.[4]

ويظهر من هذه النتائج أن استيعاب الحصر لا يعني دمج جميع مادته في نتيجة واحدة. فالمبحث الثالث يحفظ الشواهد التي تفيد في دراسة طريقة المؤلف ومصادره ولغته، والمبحث التكميلي يحفظ ما يتصل بالقراءة من غير تصريح بالخلاف، والمبحث الرئيس يعالج النصوص الصريحة في المتواتر. ومن

[1] ابن جني، المحتسب، ج2، ص35.
[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص733؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص35.
[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص659 إلى 660، 673؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص26 إلى 28.
[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673، 696، 725؛ ابن جني، المحتسب، ج2، ص27 إلى 28؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص370، 372.

ISSN : 2410-1818

ثم تنتهي الدراسة إلى استيعاب المادة مع تفاوت قوة الاستدلال بها ، وبذلك ترتبط النتائج بدرجة الشاهد وقوة دلالته على مسلك المؤلف.[1]

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص364 إلى 374.

ISSN : 2410-1818

المبحث الرابع :منهج النيسابوري في توجيه القراءات وأثره في التفسير

أولًا :التوجيه النحوي وأثره في تحديد جهة الخطاب والإسناد

يمثل «ولا يشرك/ولا تشرك» أوضح الحالات؛ إذ ينقل الاختلاف الجملة من الخبر إلى النهي، ويعين الفاعل في الأول والمخاطب في الثاني. ويقابله «يَفْقَهُونَ/يُفْقِهُونَ» في التفريق بين التلقي والإفهام. والأثر هنا لا يقوم على زيادة معنى معجمي منفرد، بل على كيفية انتظام المعنى في الجملة. ويخدم السياق توجيه الخطاب بما بعده في الآية 26، وتفسير وسيلة التواصل في الآيتين 93 إلى 1.94

ثانيًا :التوجيه الصرفي والمعجمي وأثره في تنوع الدلالة

يجمع «حمئة/حامية» وصف المادة ووصف الحرارة، ويتجه «لمهلكهم» إلى الحدث أو زمانه وإلى جهة الهلاك والإهلاك. أما «الولاية» فيظهر فيها التفريق الذي ذكره المؤلف بين الموالاة والإمارة. وتتمايز هذه الأنواع في دلالتها: تكامل الصفتين ليس هو بعينه اختلاف الخطاب، واحتمال الزمان ليس لازمًا لكل مصدر، والتفريق اللغوي المنقول لا يلغي الأقوال التي تقرب المعنيين.[2]

ثالثًا :التوجيه الإعرابي وأثره في بيان المعنى

في «ثلاث مائة سنين» يبين التوجيه علاقة وحدة الزمن بالعدد، وفي «جزاء الحسنى» يفسر النصب علاقة الجزاء بالمثوبة. ولا يلزم من اختلاف التخريج تغيير المدة أو إلغاء الوعد بالحسنى. وهذه المواضع تكشف وظيفة التوجيه في إزالة الإبهام وترتيب العلاقات، وهي وظيفة تفسيرية وإن لم تنتج واقعًا قصصيًا جديدًا.[3]

ويقتضي وصف الأثر بأنه دفعٌ للإشكال تعيينَ موضع الإبهام أولًا، ثم بيانَ ما يكشفه التخريج ثانيًا. ففي مسألة «ثلاث مائة سنين» يتعلق البيان بعلاقة «سنين» بالعدد، ولا يدل اختلاف الإعراب على اختلاف مدة اللبث. وبذلك يفصل البحث بين توضيح العلاقة النحوية وإضافة مدلول تفسيري جديد؛ فقد تتحقق الفائدة الأولى دون الثانية، ويكون بيان اتحاد النتيجة في الوجهين جزءًا من تفسير الآية، لا نقصًا في أثر التوجيه.[4]

---

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص670، 726؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415، 432؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597، ج14، ص140 إلى 141.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681، 691، 723 إلى 724؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص418 إلى 419، 421 إلى 422، 428 إلى 430؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص297 إلى 298، 308 إلى 309.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص668 إلى 669، 724؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص590 إلى 593، ج14، ص135 إلى 136.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص668 إلى 669؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص590 إلى 593؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص414.

ISSN : 2410-1818

رابعًا :اتفاق المعنى مع اختلاف الصيغ واللغات

نص النيسابوري على الوحدة في «ما أشهدتهم/ما أشهدناهم»، ورد «لتخذت/لاتخذت» إلى لغتين. وفي «لكنا» يتعلق الخلاف بأداء تركيب الإقرار، وفي همز «يأجوج ومأجوج» يبقى المسمى واحدًا. ومن ثم لا تقاس قيمة التوجيه بعدد الفروق الدلالية المستخرجة، بل بسلامة تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى، وقد تكون نتيجته منع فرق متكلف. ويدخل في بيان المعنى الثابت اختلاف «الصدفين»، على تخريج الأوجه لغات، والموضع التكميلي في «اسطاعوا»، على اختلاف الإدغام والحذف. فلا توصف هذه الحالات بأنها أضافت مدلولًا جديدًا، بل بأنها بينت أداء مدلول مستقر؛ وهذا التمييز لازم للإجابة عن سؤال البحث من غير تكثير الفروق التفسيرية.[1]

خامسًا :أثر السياق في توجيه القراءات

تتصل المواضع بأغراض الآيات: تثبيت علم الله وحكمه في قصة الكهف، ونقض اغترار صاحب الجنة، والزجر عن اتباع المضلين، والوعيد للمكذبين، وبيان ظاهر اعتراض موسى، وشرح طلب الحماية وبناء السد. وهذه صلات سياقية تبين موضع القراءة في الحجاج والقصص؛ ولا تعني أن الغرض كله ناشئ عن الخلاف القرائي. فشرح الخبز في الآية 77، والرد على أصحاب علوم في الآية 51، والأخبار عن يأجوج ومأجوج، تبقى في درجتها من التفسير المنقول ولا تتخذ نتائج خاصة بالوجه القرائي.[2]

سادسًا :ضوابط الاستدلال بالقراءات على المعنى التفسيري

تقوم نتائج التطبيق على تعيين التغير اللفظي، ثم بيان وظيفته اللغوية، ثم تحديد أثره في تفسير الآية. فالانتقال إلى النهي في «ولا تشرك» يختلف عن تكامل الأوصاف في «حمئة/حامية»، وعن تكافؤ اللغتين في «لتخذت/لاتخذت». وهذا المعيار يميز الأثر الناشئ عن القراءة من الشرح القصصي العام؛ فلا يسجل جميع تفسير الآية نتيجة للخلاف في لفظ واحد.[3]

تتفاوت قوة نسبة النتائج إلى المؤلف: ففرق الموالاة والإمارة منصوص له، والجمع بين الحمأة والحرارة مستفاد من الموازنة، والمقابلة بين أوجه «آتوني» إضافة من مصادر القراءات إلى تفسيره لوجه

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص679، 686 إلى 687، 697، 726 إلى 727؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311 إلى 316؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص228 إلى 232.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670، 681، 686 إلى 687، 697، 723 إلى 727؛ وهي النصوص المفصلة في مسائل المبحث الأول.

[3] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670، 697، 723 إلى 724؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص415، 425 إلى 426، 428 إلى 430؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج14، ص108 إلى 112، 128 إلى 132.

ISSN : 2410-1818

الإعطاء. لذلك لا تدل جميع مسائل الحصر على عرضه الخلاف بالقدر نفسه، ويشترط هذا التمييز عند مقارنة منهجه بمنهج مفسر آخر.[1]

وتظهر خصوصية المسلك التفسيري في اختلاف وظيفة الشاهد بحسب المسألة؛ فالآية اللاحقة في «ولا تشرك» قرينة لتعيين جهة الخطاب، والنظائر في «لمهلكهم» شواهد لبنية المصدر، والشعر في «حمئة» شاهد لشرح المفردة، وذكر الترجمان في «يفقهون» تفسير لاتصال الوصف بالحدث القصصي. فلا تجمع هذه الشواهد تحت وظيفة واحدة، ولا تتخذ جميعها أدلة على ثبوت القراءة. والإضافة التي تكشفها الدراسة هي بيان هذا الانتقال من تحرير اللفظ إلى تنظيم المعنى في السياق، مع تعيين حدود كل شاهد، لا الاكتفاء بإحصاء المواضع أو تسمية أصول التوجيه.[2]

تنقسم المسائل الخمس عشرة الصريحة بحسب نتيجة التحليل إلى سبع يتنوع فيها الوصف أو الاشتقاق على بعض التخريجات: الولاية، وقبلًا، ولمهلكهم، وزكية وزاكية، وحمئة وحامية، والسدين، وخرجًا وخراجًا؛ ومسألتين يتغير فيهما الخطاب أو جهة التواصل: ولا يشرك، ويفقهون؛ وست يتحد فيها المدلول على التخريج المعتمد: ثلاث مائة سنين، ولكنا، وما أشهدتهم، ولتخذت، ويأجوج ومأجوج، والصدفين. ويبقى ثبوت الفرق في القسم الأول تابعًا للقول اللغوي المختار، ولا يفيد اتفاق المفسرين عليه.[3]

سابعًا :ضوابط نسبة الترجيح إلى النيسابوري

لا يثبت الترجيح بمجرد الاقتصار على وجه أو تقديمه في العرض؛ وإنما يحتاج إلى نص دال أو حجة يبين بها المؤلف اختياره. وكذلك لا يثبت اعتماد رواية بمجرد موافقة تفسيره معناها. وفي مواضع اضطراب الضبط أو العزو تتقدم مقابلة النص وتحرير القراءة على الحكم على منهج صاحبه، كما ظهر في عزو «قبلًا». أما تصحيف ضمير «لمهلكهم» في الأصل الخطي فقد نبه إليه محقق الكتاب وصححه في المتن؛ فينسب التنبيه إلى التحقيق، ولا يجعل اضطرابًا في نص النسخة المحققة.[4]

وعند الاستفادة من الدراسات التأصيلية في الترجيح، لا تُنقل أحكامها العامة إلى النيسابوري إلا بعد اختبارها في نصوصه. فالدراسة المعاصرة في توظيف القراءات تفرق بين منزلة المتواتر والشاذ،

[1] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص681، 723 إلى 724، 727؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص418 إلى 419، 428 إلى 430، 433 إلى 435؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص315 إلى 316.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص669 إلى 670، 691، 723 إلى 724، 726؛ الواحدي، التفسير البسيط، ج13، ص596 إلى 597، ج14، ص64 إلى 65، 128 إلى 132، 140 إلى 141.

[3] ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص310 إلى 316.

[4] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص673، 688، 691، وحاشية المحقق في الموضع الأخير؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص311.

ISSN : 2410-1818

وتقرر تقديم الجمع بين معاني المتواتر متى أمكن؛ وتطبق الدراسة الحالية هذا التمييز بإبقاء نتائج المتواتر مستقلة عن المبحث الثالث. كما تميز بين حكاية المؤلف قولَ غيره وتبنيه ذلك القول؛ لأن الرواية وحدها لا تثبت اختيارًا ، ولأن زيادة شرح أحد الوجهين لا تكفي للحكم بإقصاء الآخر.[1]

تستفاد من القصص قرائن لفهم القراءة، لكنها لا تُعدّ جميعًا آثارًا للخلاف القرائي. فمادة السد ، ووسيلة التخاطب، وبيان حكمة قتل الغلام مسائل سياقية ، لا تنسب إلى اختلاف القراءة إلا بوجه محدد. وبذلك يبقى السياق إطارًا للتحليل، مع تقييد كل نتيجة بمحل الاختلاف الذي يدل عليها.[2]

[1] ينظر: البدوي، توظيف القراءات القرآنية في الترجيح التفسيري: دراسة تأصيلية تطبيقية، ص34 إلى 38، في منزلة المتواتر والشاذ وتقديم الجمع بين معاني القراءات الثابتة.

[2] ينظر: النيسابوري، الكفاية في التفسير، ص695 إلى 697، 726 إلى 727؛ وقد فصلت الدراسة هذه الشواهد في مسائل «زكية وزاكية» و«يفقهون» و«آتوني».

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

انتهت الدراسة إلى أن توجيه القراءات في المادة المستقرأة من سورة الكهف يسهم في تفسير الآية على وجهين: تنوع جهة الدلالة حيث يتغير الخطاب أو الوصف أو الاشتقاق، وبيان اتحاد المدلول حيث يرجع الاختلاف إلى الأداء أو اللغات. وتتحدد نسبة هذا الأثر إلى النيسابوري بقدر ما تثبته عبارته، مع فصل استكمال العزو والتوجيه من المصادر المقارنة عن نصه. ويمكن إجمال النتائج فيما يأتي:

أولًا :أهم النتائج

1. اشتملت المادة المستقرأة على إحدى وثلاثين مسألة: خمس عشرة صريحة في القراءات العشر، وخمس تكميلية، وإحدى عشرة خارج العشر. وتتصل أربع من التكميلية بأوجه متواترة، ويوافق تفسير الخامسة وجهًا خارج العشر دون تصريح بروايته. وهذا التمييز يحدد قوة الاستدلال بكل مسألة على مسلك المؤلف.

2. اعتمد النيسابوري في التوجيه الإعراب، ورد اللفظ إلى أصله، والاشتقاق، والتفريق المعجمي، والاستعمال العربي، والاستدلال بالسياق. ويتبين أثر هذه الوسائل في تعيين المعنى الذي تؤديه القراءة؛ فقد يكون اختلاف البنية سببًا لتنوع الدلالة، وقد ينتهي رد الصيغ إلى اللغات إلى اتحادها.

3. ظهر تغير جهة الخطاب في «ولا يشرك/ولا تشرك»: خبر عن انفراد الله بالحكم، ونهي للمخاطب عن الإشراك فيه. وفي «يَفْقَهُون/يُفْقِهُون» اتسع وصف العائق اللغوي من ضعف فهم كلام الغير إلى ضعف إفهام الغير كلام القوم. وهذان الأثران مترتبان على اختلاف بناء الفعل وإسناده.

4. ظهر التكامل الوصفي في «حمئة/حامية» من وصف مادة العين وحرارتها، كما ظهر تنوع جهة الاشتقاق في «لمهلكهم». وأما الفرق في «الولاية» و«خرجًا/خراجًا» و«زكية/زاكية» فمقيد بالتفريق اللغوي المنقول، ولا يثبت على جميع الأقوال؛ ولذلك نسبت الدراسة كل فرق إلى تخريجه وقائله.

5. ثبت اتحاد المدلول في مسائل منها «ما أشهدتهم/ما أشهدناهم»، و«لتخذت/لاتخذت»، و«الصدفين». وفي «ثلاث مائة سنين» يوضح الإعراب علاقة العدد بوحدة الزمن دون تغيير مدة اللبث. ومن ثم فبيان اتحاد المعنى نتيجة علمية، لكنه لا يصنف زيادة في المدلول التفسيري.

6. أظهرت مقابلة العزو والضبط في «الكفاية» بمصادر القراءة اختلافًا في بعض المواضع، ولا سيما عزو «قبلًا» وبعض الروايات الخارجة عن العشر. وأما ضمير «لمهلكهم» فأثبت وفق المتن المحقق، مع بيان تنبيه المحقق إلى تصحيف الأصل. وأثبتت الدراسة النص كما في النسخة، وحررت القراءة خارجه؛ فالتثبت من الوجه شرط سابق لبناء الأثر عليه، ولا يحل اتفاق المعنى محل تحقيق الرواية.

ISSN : 2410-1818

7. لا يكفي تقديم وجه أو الإطالة في شرحه لإثبات ترجيح للمؤلف، كما لا تكفي موافقة تفسيره معنى قراءة لإثبات أنه رواها. ولذلك لم تسو الدراسة المواضع التكميلية بالصريحة، ولم تدمج نتائج الروايات الخارجة عن العشر في نتائج المتواتر.

ثانيًا :التوصيات

1. مقابلة نصوص القراءات المشكلة في القسم المحقق بالأصول الخطية، ولا سيما مواضع الآيات 18 و28 و55؛ لضبط حرف المضارعة ونسبة الوجه، والاستفادة من تنبيه المحقق في الآية 59 إلى تصحيف الضمير في الأصل، وإثبات فروق النسخ قبل اقتراح تصحيح المتن.

2. توسيع الاستقراء إلى سور أخرى من الكفاية؛ لاختبار استمرار مسالك الإعراب والاشتقاق والتفريق المعجمي، والتحقق من حدود تعميم النتائج المستفادة من سورة الكهف على منهج المؤلف.

3. إعداد فهرس لقراءات الكفاية يميز النص الصريح من التفسير الموافق لوجه قرائي، ويثبت القراءة وقارئها وطريقها ومصدرها، مع فصل الشاذ وبيان اختلاف العزو والضبط بين المصادر.

4. إجراء مقارنة نصية بين النقول اللغوية في الكفاية ومصادر التوجيه والتفسير؛ لتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف، ودراسة احتمال الإفادة المباشرة حيث تسندها قرائن الألفاظ، دون إثبات علاقة النقل بمجرد التشابه الدلالي.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

2. ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. تصحيح علي محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية، جزآن، د.ت.

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. مصر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386 إلى 1389هـ/1966-1969م، جزآن.

4. ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع. تحقيق عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، ط3، 1399هـ/1979م.

5. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد. حجة القراءات. تحقيق سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1418هـ/1997م.

6. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. معجم مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1389 إلى 1392هـ/1969-1972م، ستة أجزاء؛ وصورتها دار الجيل ودار الفكر، بيروت.

7. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. تحقيق سامي بن محمد السلامة. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/1999م، ثمانية أجزاء.

8. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ، خمسة عشر جزءًا.

9. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. البحر المحيط. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1993م، ثمانية أجزاء.

10. الألوسي، محمود بن عبد الله. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تحقيق علي عبد الباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/1994م.

11. البدوي، مهند بابكر موسى. «توظيف القراءات القرآنية في الترجيح التفسيري: دراسة تأصيلية تطبيقية». مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج13، ع186، أغسطس 2026م، ص7 إلى 44. DOI: 10.35781/1637-000-186-001.

12. البغوي، الحسين بن مسعود. معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ/1997م، ثمانية أجزاء.

ISSN : 2410-1818

13. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق مجموعة من الباحثين، بإشراف صلاح باعثمان وحسن الغزالي وزيد مهارش وأمين باشه. جدة: دار التفسير، ط1، 1436هـ/2015م، ثلاثة وثلاثون جزءًا.

14. الحضيري، محمد عبدالسلام حسن. «توجيه القراءات القرآنية وأثره في بناء المعنى التفسيري». مجلة الجامعي، ع42، خريف 2025م، ص15 إلى 35.

15. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ). تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ/2002م.

16. خليل، محمد عبد المنعم السيد، وسمير سعيد حسين الحصري. «منهج الإمام النيسابوري الضرير في عرض القراءات المتواترة في كتابه الكفاية في التفسير». مجلة العلوم الإسلامية الدولية، مج9، ع1، 2025م، ص114 إلى 153. DOI: 10.63226/iisj.v9i1.5425.

17. الدمياطي، أحمد بن محمد البناء. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق أنس مهرة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1427هـ/2006م.

18. الدوسري، سعد بن مبارك. «أصول توجيه القراءات عند الحيري في تفسيره». مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، س25، ع53، مارس 2022م، ص23 إلى 78.

19. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب، ط1، 1408هـ/1988م، خمسة أجزاء.

20. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت794هـ). البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1376هـ/1957م، أربعة أجزاء.

21. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). طبقات المفسرين. تحقيق علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1396هـ.

22. الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. مكة المكرمة: دار التربية والتراث، د.ت.، أربعة وعشرون جزءًا.

23. الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت.، ثلاثة أجزاء.

24. القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ/1964م، عشرون جزءًا في عشرة مجلدات.

ISSN : 2410-1818

25. للو، سليمان محمد سليمان، وأحمد ستار سلمان. «أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى البلاغي في تفسير الكفاية للحيري (ت430هـ)». مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج14، ع4، 2024م، ص3919 إلى 3944.

26. مشروع تنزيل. نص القرآن الكريم بالرسم العثماني، الإصدار 1.1، رواية حفص عن عاصم.

27. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ.

28. النيسابوري، أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد بن عبد اللّٰه الحيري. الكفاية في التفسير، من أول سورة الأنفال إلى نهاية سورة طه، مع مقارنة منهج المؤلف في التفسير مع منهج ابن كثير في التفسير. تحقيق شلواح بن عواض اللويحق المطيري، بإشراف عبد اللّٰه بن محمد الغنيمان. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم التفسير، 1415هـ.

29. الواحدي، علي بن أحمد. التفسير البسيط. تحقيق مجموعة من الباحثين في رسائل دكتوراه. الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلـوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59